مؤتمر نـزع الســلاح

CD/PV.666

25 January 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والستين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،
يوم الثلاثاء ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد جيرار إرّيرا (فرنسا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٦٦ لمؤتمر نزع السلاح والجزء الأول من دورة عام ١٩٩٤.

يشرّفني أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح نيابة عن فرنسا في بدء هذه الدورة. ولن أدّخر جهدا في خدمة مصالح المؤتمر. وسأكفل احترام موقف كل طرف من الأطراف كافة. وسأكون بحاجة إلى تعاون الجميع.

أرحب بوجود السيد فلاديمير بتروفسكي لأول مرة بصفته الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة. إننا مقتنعون بأنه سيتمكن من وضع خبرته الكبيرة في خدمة المؤتمر. ومن حسن حظه وحظنا أنه سيتاح لنا جميعا الاعتماد على الكفاءة الكبيرة والتفاني المخلص للنائب الجديد للأمين العام، صديقنا السيد عبد القادر بن اسماعيل. ونخص بالذكر السفير السيد فنسنته بيراساتيغي، الذي نهض بمهامه بصفة الأمين العام للمؤتمر بدرجة كبيرة من الامتياز.

ويسرني أن أرحب بمدير الوكالة الأمريكية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، السيد جون هولم، الذي سيتحدث أمامنا أثناء هذه الجلسة.

وأود أن أرحب بالزملاء الجدد الذين تولّوا مهامهم بوصفهم ممثلين لدى المؤتمر، وهم: السيد ابراهيم عمر من اثيوبيا والسيد مغلاوي من الجزائر والسيد تارّه مورسي من فنزويلا والسيد فاتاني من ايطاليا والسيد سانتشس أرناو من الأرجنتين. إنني أقدم إليهم أطيب تمنياتنا وأؤكد لهم كامل تعاوننا. وأخيرا، أود أن أشيد بخلفي السيد منير زهران، سفير مصر، على الطريقة المثلى التي نهض فيها بمهامه، كما أود أن أشيد بالسيد تاناكا، سفير اليابان، الذي اضطلع بالمشاورات الموكلة اليه بنجاح بوصفه رئيسا للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية.

إن من كان، منذ سنة تماما، يساورهم القلق بشأن مستقبل مؤتمر نزع السلاح كانوا، في الواقع، مخطئين. فعقب إبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، عكف المؤتمر على إصلاح نفسه. وشرع، لأول مرة، في مناقشة موضوعية بشأن الشفافية في التسلح. وعلى وجه الخصوص، ولأول مرة منذ ظهور الأسلحة النووية، قرر التفاوض على وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، والتفاوض، ربما في وقت قريب، على وضع اتفاقية لحظر إنتاج مواد انشطارية لأغراض التسلح. ونحن نرى، بذلك، برهانا على أن المؤتمر يعكس الحالة الدولية ويعمل بوصفه أداة لإرادة المجتمع الدولي. وقد أوقفت الحرب الباردة عملياته. وأزال انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب العقبة التي تعترض سبيل أعماله. غير أنه لا يكفي مجرد التأمل عند إحراز تقدم. فعلينا أيضا أن نشارك بنشاط فيما يحدث من تغير. وأعتقد أن مسؤوليتنا مزدوجة في هذا الصدد: أولا، المبادرة إلى إنجاز العمل على توسيع عضوية المؤتمر. كيف يمكننا تبرير بقاء المؤتمر أسيرا

لصيغ أيديولوجية فات أوانها في الوقت الذي شهدت فيه الموازين الدولية هذا التغير البالغ؟ ومن بوسعه إنكار ضرورة إدراج دول جديدة تتوافق قدراتها العسكرية وأدوارها الاستراتيجية مع المشاغل الراهنة في ميدان تحديد الأسلحة وعدم انتشارها؟ علينا، دون تأخير، التوصل إلى اتفاق على تركيبة جديدة للمؤتمر تكفل طبيعته التمثيلية، وبالتالي، شرعيته. وأعتزم تعيين منسق خاص جديد يقترح إيجاد حل سريع لهذه المسألة العاجلة.

إن استكمال جدول أعمالنا لا يقل أهمية عن ذلك. فقد اعتمدنا، في مستهل دورة العام الماضي، برنامج عمل كان يراعي الظروف ولا يحكم مسبقا، بأي شكل، على موافقتنا الفردية. وقد ثبتت فائدة هذا النهج. وينبغي أن تقودنا الحكمة إلى اعتماد الصيغة ذاتها هذا العام. ولكن يتعين علينا أيضا التصدي بجدية إلى تكييف جدول أعمالنا مع الحقائق الراهنة. وهنا أيضا، يبدو لي بالتالي أن تعيين منسق خاص للنظر في هذه المسألة هو أمر جوهري.

إن المؤتمر، في تحديد أهدافه وفي أساليب عمله وفي روحه ذاتها، هو مرآة للأحداث الدولية الراهنة. وإذا تمسكنا بالحقائق، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الحالة الاستراتيجية الراهنة تصدر إشارات متناقضة. فمن جهة، ثمة بعض التطورات الإيجابية للغاية المتمثلة في نهاية المواجهة بين الشرق والغرب، والبلدان الأوروبية هي أول المرحبين بها، لأنها أتاحت لكثير منها استعادة حريتها والقدرة على التحكم بمصائرها، وأتاحت لها جميعا إعادة اكتشاف الروابط التي أقيمت على مر تاريخ مشترك طويل. وتنفيذ عملية نزع سلاح حقيقية، باتت نتائجها تدعو إلى الإعجاب، هي معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى، والاتفاقيتان الأولى والثانية بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت")، ومعاهدة القوى التقليدية في أوروبا، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والشروع في مفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر التجارب النووية، والاتفاق على التفاوض بشأن وضع اتفاقية لحظر انتاج مواد انشطارية لأغراض التسلح. وفي ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية، يجري إحراز تقدم أسرع نحو إضفاء طابع عالمي على معاهدة عدم الانتشار. وهناك أكثر من ١٥ دولة، بما فيها الصين وفرنسا، قد انضمت مؤخرا إلى المعاهدة. وأعلنت الأرجنتين والجزائر توا اعتزامهما القيام بذلك. وقد تم الشروع بعمليات سلمية في مناطق توتر عديدة: في كمبوديا، وبالطبع، في الشرق الأوسط. وتؤدي مسألة تحديد الأسلحة دورا حاسما في هذه العمليات.

وعلى الصعيد الاقليمي، تم إبرام اتفاقات عديدة تسجل تقدما كبيرا في تحديد الأسلحة. في أمريكا اللاتينية، وفي افريقيا - حيث يجري وضع معاهدة لجعلها إقليما لا نوويا - وفي جنوب افريقيا، حيث وضعت تدابير لبناء الثقة بين الهند وباكستان.

ومن جهة أخرى، لا يسعنا تجاهل إلحاحية، بل وتفاقم الحالات التي تهدد الأمن الدولي بالخطر. فثمة منازعات خطيرة عديدة لم يتم إيجاد حل لها بعد، سواء في الصومال، حيث أن تدخل الأمم المتحدة لم ينجح

بعد في إعادة السلم، أو في هايتي، حيث استهين بالشرعية الديمقراطية وما زال العنف مستمرا، أو في أفغانستان، التي لا تزال تمزقها المنازعات - وطبعا، المأساة في البوسنه. وفي الوقت ذاته، تزداد حيازة الأسلحة في مناطق كثيرة من العالم، لا سيما في آسيا. وما زالت القدرات النووية الرئيسية قائمة، في أوروبا وجميع أنحاء العالم. ومن المهم بوجه خاص عدم تجاهل هذا، حيث أن تحقيق الاستقرار في الاتحاد السوفياتي سابقا ما زال أمرا مشكوكا فيه. وأخيرا، هناك في مناطق عديدة مخاطر مستمرة أو آخذة في التدهور فيما يتعلق بانتشار أسلحة التدمير الشامل، وهي: اكتشاف القدرات النووية للعراق، والنتائج المحتملة لتفكك الاتحاد السوفياتي، ورفض كوريا الشمالية الوفاء بالتزاماتها الدولية في ميدان عدم الانتشار.

إن استذكار هذه الحقائق من شأنه أن يثير عددا من الأفكار بشأن توجه عمل المؤتمر، بل وبشأن الحالة الفكرية التي ينبغي أن نتصدى بها لمفاوضاتنا. فعلينا أولا أن نتناول بجدية البنود المختلفة المدرجة في جدول أعمالنا. وما زالت مسألة تقديم ضمانات أمنية للبلدان غير النووية مسألة جوهرية. وتوجد مستلزمات تجعل من الممكن تحقيق تساوق بين الضمانات المقدمة بالفعل من قبل الدول النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ولا أعتقد أنني أذهب أبعد مما ينبغي إن قلت إن ثمة مجالا لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة الهامة، التي يتعين علينا النظر فيها في ضوء كل من نهاية الحرب الباردة والمخاطر الجديدة للانتشار.

إن مسألة الشفافية في مجال التسلح لا تقل أهمية. ويمنح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٦/٤٦ لام مؤتمر نزع السلاح مسؤولية محددة جيدا في توسيع سجل عمليات نقل الأسلحة التقليدية وفي توسيع نطاق الشفافية ليشمل أسلحة التدمير الشامل وعمليات نقل التكنولوجيا لأغراض عسكرية. وعليه، يتوجب على المؤتمر أن يواصل جهوده بغية تقديم مساهمته الخاصة في ذلك.

وفيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، فقد آن الأوان للانتقال إلى ما يتعدى المواجهة العقيمة بين المواقف المتشددة. وفي ظل رئاسة سفير ألمانيا السيد هوفمان، لوحظ في عام ١٩٩٣ حدوث تحول نحو التفاوض على تدابير لبناء الثقة. وهذا أمر مبشر بالخير لأنه أمر حيوي. وقد قدّمت مقترحات محددة في العام الماضي. وينبغي مراعاتها في عام ١٩٩٤.

إن مسألة حظر إنتاج مواد انشطارية لأغراض التسلح ستدرج في جدول أعمالنا لأول مرة. أما فيما يتعلق بالتجارب النووية، فإن الهدف الواضح للاتفاقية هو المساعدة على مكافحة انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، فمن الجوهري أن تكون الاتفاقية المرتقبة عالمية وأن يمكن التحقق من تنفيذها دوليا. لهذا السبب، فإن وفودا كثيرة، بما فيها وفد بلدي، تعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب لمعالجة هذا الموضوع. غير أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن هذه النقطة. ومن ثم، يتوجب علينا توضيح هذا الجانب

من المشكلة بسرعة. وأعتزم المبادرة الى تعيين منسق خاص توكل إليه مهمة جمع آراء الدول الأعضاء وتعيين المبادئ التوجيهية لأعمالنا مستقبلا.

وأخيرا، تشهد هذه الدورة بدء التفاوض على وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وبالطبع، فإن الكثير يتوقف على هذه المفاوضات، وهي تنطلق من عدد من العناصر الأساسية الواردة في المقرر الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، وفي القرار ٤٨/٧٠، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء، وفي الولاية المقبلة للجنة المخصصة. ونحن نرى أن هذه العناصر هي التالية: أولا، أنه سيلزم أن تكون المعاهدة ذات طابع عالمي شامل. ومن ثم، سيتعين على جميع البلدان ذات القدرة النووية أن تصبح أطرافا فيها. هذا أمر جوهري من أجل بدء نفاذ المعاهدة. ومن الصعب تصور أن الدول النووية المعترف بها ستوافق على قيود جديدة إذا ما ظلت بلدان أخرى حرة في وضع برامج سرية للتسلح النووي.

ثانيا، ضرورة التحقق الدولي. فيجب أن يكون من الممكن أيضا التحقق من تنفيذ المعاهدة دوليا. فمن سيوافق على الانضمام الى اتفاق يمكن خرق أحكامه بسهولة؟ ومن سيقبل بقيود التحقق إذا لم يكن ثمة ضمانات بأنه سيكون موثوقا ونزيها؟

وأخيرا، ضرورة إجراء مفاوضات متعددة الأطراف حقا. هذا شرط مسبق من أجل إضفاء طابع عالمي شامل على المعاهدة. إن جميع البلدان التي ستقبل بفرض قيود بمقتضى المعاهدة يجب أن تشترك منذ البداية تماما في صياغتها. وعليه، أكرر مجددا تأكيد الضرورة الملحة لتوسيع عضوية المؤتمر.

إذا ما رغبنا حقا في إحراز تقدم في هذه المواضيع المختلفة، وإذا ما رغبنا حقا في النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا في الحالة الدولية الجديدة، علينا مراعاة بضعة اعتبارات أساسية. أولها أن الأمن الدولي ينطوي من الآن فصاعدا على مشاطرة الجميع في بذل الجهود ولم يعد يمكن أن يستند الى مسؤولية قلة قليلة. ومهما كانت هذه المقولة ملائمة، فمن الصعب حاليا بيان أن الخطر الوحيد الذي يهدد السلم يكمن في الأسلحة النووية التي تمتلكها الدول النووية الخمس. ومن الصعب بالدرجة ذاتها إنكار أن تزايد الأسلحة التقليدية وتطوير أسلحة التدمير الشامل، لا سيما في مناطق التوتر، يشكلان خطرا حقيقيا، في المقام الأول على الغالبية العظمى من البلدان النامية التي تتعرض سواء لضغط من جيران أقوياء أو لفرض قيود على عمليات نقل التكنولوجيا تكون ناتجة عن مخاطر الانتشار ذاتها. وهذا يقودني الى حقيقة ثانية لا تقل أهمية، وهي أن ثمة صلة واضحة بين نتائج تدابير مكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل ومواصلة جهد نزع السلاح. ومن الصعب رؤية كيف يمكن استمرار عملية نزع السلاح في سياق مواصلة انتشار الأسلحة النووية.

أما الاعتبار الثالث فهو أن من الجوهري الوفاء بالالتزامات المعقودة. فلا يعقد بلد ذو سيادة التزامات دولية، لا سيما في ميدان الأمن، إلا إذا كان مقتنعا بأن المعاهدة التي يوقعها تتفق مع مصالحه. ولكن عليه، في الوقت ذاته، أن يحصل على ضمان بأنه سيتم بذل كل جهد في سبيل ضمان احترام جميع الأطراف لما تتعهد به من التزامات، وأنه سيتم فرض جزاءات على عدم الوفاء بالالتزامات. فمثلا، ما الفائدة من الجهود التي نبذلها لإعطاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الطابع العالمي الذي تستحقه وتوسيع نطاقها في أفضل الأوضاع الممكنة، إذا ما تبين في الوقت ذاته أنه لم يتم ضمان الامتثال لأحكامها؟ إنني أفكر بوجه خاص بكوريا الشمالية، حيث أننا نعتقد أن هذه الحالة لا يمكن اعتبارها مجرد قضية إقليمية؛ ونظرا لأنها تتعلق باحترام معيار دولي، فهي تهمنا جميعا. من هنا، الأهمية الجديدة التي يتم تعليقها على نظم التحقق، على نحو ما نلاحظه في معاهدة القوات التقليدية في أوروبا. واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقريبا، معاهدة حظر التجارب النووية أو اتفاقية حظر إنتاج مواد انشطارية لأغراض التسلح. وهذا يقودنا الى حقيقة رابعة وأخيرة، هي أن اتباع نهج متعدد الأطراف في معالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار هو أمر لا غنى عنه. ويتعين وضع قواعد الأمن الدولي بشكل مشترك وأن تنص على وسائل تنفيذ جماعية إذا ما أريد أن يوقع عليها أكبر عدد ممكن من الدول وإذا ما أريد لها أن تحظى بالاحترام. لقد انقضى العهد الذي كان فيه بإمكان دولتين عظميين أن تتفاوضا معا على معاهدة لنزع السلاح ثم تعرضانها على المجتمع الدولي لإقرارها. إن الاعتراف بذلك ليس إهانة لأحد.

إن كلا منا سيتفهم، في هذا الاستذكار لبضع حقائق، إلى أي مدى نعتبر مؤتمر نزع السلاح في صميم هذه التغيرات وهذه النهوج الجديدة. وذهب البعض إلى تأكيد أنه، مع انتهاء الحرب الباردة، بات نزع السلاح من أمور الماضي لأن من المفترض أنه مجرد أداة أيديولوجية في المواجهة بين الشرق والغرب. وقد أثبتت الأحداث بطلان هذه الفكرة. وقد باتت عملية نزع السلاح حقيقة. فبمعالجتها مسائل جوهرية، غيرت طبيعتها وباتت أغنى مضمونا: فهي تشمل أسلحة التدمير الشامل فضلا عن الأسلحة التقليدية، وهي تنطبق على الصعيد الاقليمي فضلا عن المستوى العالمي، وهي تشمل تدابير لبناء الثقة فضلا عن عدم الانتشار. إن لمؤتمر نزع السلاح، في هذا السياق، دورا معززا يؤديه. ونظرا لمركزه المحدد - عضويته المحدودة لكن التمثيلية، وموقفه بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، وقاعدة توافق الآراء التي تستند اليها عملياته - بإمكانه تقديم إسهام رئيسي في ايجاد عالم أسلم. وهذا هدف بمقدورنا بلوغه شريطة أن تكون لدينا الإرادة اللازمة للقيام بذلك.

إن المشاورات التي أجريتها بشأن المسائل التنظيمية تحملني على الاعتقاد أن بإمكاننا بالتأكيد الشروع في أعمال موضوعية قريبا جدا. وبعد أن نستمع الى المتحدثين المدرجين في قائمة اليوم في الجلسة العامة، سأدعو المؤتمر الى النظر بسرعة، في جلسة غير رسمية، في ما يتعين اتخاذه من خطوات بغية تحقيق تقدم في أعمالنا. وأعتزم بوجه خاص معالجة مسألة الولاية القضائية للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية لهذه الدورة؛ ومسألة بيان الرئيس بشأن جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها؛ وأخيرا، النظر

في طلبات المشاركة في عملنا من دول غير أعضاء في المؤتمر. وفور الانتهاء من ذلك، سنستأنف الجلسة العامة لتثبيت الاتفاق رسميا فيما بين أعضاء المؤتمر بشأن هذه المواضيع الثلاثة. وفي الأيام القليلة القادمة، سأتابع مشاوراتي مع الأعضاء بشأن مسائل تنظيمية أخرى لم يتم البت فيها بعد.

أود الآن أن أدعو السيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، لتلاوة الرسالة التي وجهها إلينا الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي.

السيد بتروفسكي (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة): أود أولا، السيد الرئيس، أن أشكرك على عبارات ترحيبك اللطيفة والكريمة، وأود أن أؤكد لك ولأعضاء المؤتمر تصميمي وتصميم معاوني في الأمانة على بذل قصارى جهدنا في سبيل المساعدة في أعمالكم الهامة.

سأقرأ الآن على المؤتمر رسالة الأمين العام للأمم المتحدة.

"يسرني بالغ السرور أن أوجه هذه الرسالة الى المشاركين في هذا المؤتمر لدى افتتاحه دورته لعام ١٩٩٤.

"في تقريري المعنون 'الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة'؛ ذكرت أن البيئة الدولية المتغيرة قد أتاحت فرصا جديدة لمواصلة السعي الى تحقيق نزع السلاح، مع ايجادها تحديات جديدة أيضا، كما شددت على أن نهاية ثنائية الأقطاب لم تقلل من ضرورة نزع السلاح، بل زادتها. وقلت إنه ينبغي اعتبار عملية نزع السلاح جزءا لا يتجزأ من الدبلوماسية الوقائية واقامة السلم وصيانته وبنائه.

"في تقريري الى الجمعية العامة في العام الماضي عن أعمال المنظمة في عام ١٩٩٣، تحدثت عن الأحداث الهامة التي جرت في البيئة الأمنية الدولية، والتي اقتضت ردودا جديدة وجهودا مستجدة من جانب المجتمع الدولي. وأكدت ضرورة الابقاء على الزخم الذي أوجدته الاختراقات الايجابية الكثيرة التي حدثت في العام السابق.

"كما أشرت الى أن من أبرز هذه المنجزات قرار مؤتمركم أن يسند الى لجنته المخصصة لحظر التجارب النووية ولاية التفاوض على معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية. ومما أتاح امكانية اتخاذ هذا القرار التزام الدول الحائزة لأسلحة نووية التزاما حاسما بهذه المعاهدة. فهي تتويج لجهود المجتمع الدولي ككل بتحقيق الهدف المنشود منذ أمد طويل والمتمثل في الحظر الشامل للتجارب النووية.

"ان دورة الجمعية العامة التي اختتمت مؤخرا قد زادت تثبيت هذا الاتجاه الايجابي نحو توحيد نمط التعاون فيما بين أعضاء الأمم المتحدة في المجال الحيوي الخاص بالأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، على نحو ما يتجسد في العدد المتزايد من القرارات المعتمدة بتوافق الآراء في هذا الميدان . وليس من شك في أن ذلك سيؤثر ايجابيا في مداولاتكم ومفاوضاتكم في المؤتمر. ان القرار المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المقدم من ما يزيد عن ١٥٧ دولة عضو في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، والمعتمد بتوافق الآراء، هو من المعالم الهامة في جهود المجتمع الدولي في سبيل حظر جميع التجارب النووية في جميع البيئات والى الأبد.

"ومن دواعي غبطتي أنه، عملا بهذا القرار، وعقب مشاورات جرت أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين، سيمنح المؤتمر الآن الأولوية للتفاوض على وضع معاهدة عالمية ويمكن التحقق منها على نحو متعدد الأطراف وفعال للحظر الشامل للتجارب النووية. ولا شك في أن هذه المعاهدة ستسهم اسهاما فعالا في عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، وفي عملية نزع السلاح النووي، وبالتالي، في تعزيز السلم والأمن الدوليين. كما أنها ستسهم اسهاما كبيرا في إنجاح مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديد فترة سريانها. إنني متيقن من أن مؤتمركم سيغتنم الفرصة الآن قبل أن يحقق، على سبيل الاستعجال، هذا الهدف الذي ما برح المجتمع الدولي يسعى الى بلوغه منذ زمن طويل.

"كما سيولي المؤتمر أولوية لمسألة وضع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات بعدم استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها ضدها. ولا بد من الاقرار بأن أفضل ضمان بعد استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها هو إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة من جميع أنحاء المعمورة. إلا أنه، ما لم يتم تحقيق هذا الهدف، فمن المهم أن يضع المجتمع الدولي، اضافة الى الضمانات الايجابية الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨)، تدابير أو ترتيبات فعالة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية بوصفها عنصرا جوهريا لنظام فعال لعدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يلقي نظرة جديدة الآن على مسألة الضمانات الأمنية السلبية في ضوء التطورات الايجابية التي حدثت مؤخرا على الساحة الدولية. وينبغي للمؤتمر مواصلة السعي الى معالجة هذه القضية بنشاط جديد.

"ثمة دليل اضافي على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على وقف سباق التسلح النووي وعلى نزع السلاح وعلى عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه. هذا الدليل الاضافي هو اعتماد الجمعية العامة قرارا بتوافق الآراء يوصي بالتفاوض في أنسب محفل دولي على وضع معاهدة لا تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق من تنفيذها دوليا وعلى نحو فعال لحظر إنتاج المواد

الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى. إنني أدرك ما تتصف به هذه القضية من تعقيد؛ غير أنني واثق من أن المؤتمر سيجد الترتيب الأنسب لمعالجتها.

"إن الشفافية في مجال التسلح قد باتت الآن بؤرة جديدة هامة لمساعيكم. وإنشاء سجل الأسلحة التقليدية هو حدث ذو أهمية كبيرة. ولا بد من التشديد على ما لهذا السجل من إمكانات بوصفه من تدابير بناء الثقة من خلال زيادة الانفتاح والشفافية في الشؤون العسكرية. ومما يسرني أن أكثر من ٨٠ دولة، بما فيها معظم الدول الرئيسية الموردة للأسلحة والمتلقية لها، قد قدمت معلومات للسجل في السنة الأولى من تشغيله، مما جعل معظم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية الرئيسية شفافة. وفي وقت لاحق من هذا العام، سيجتمع فريق من الخبراء للنظر في مواصلة تشغيل السجل وتوسيع نطاقه: وربما يشمل ذلك اضافة فئات أو معدات اضافية، وبيانات بشأن الحيازات والمشتريات العسكرية من خلال الانتاج الوطني. ومن شأن ذلك أن يسفر عن استحداث أداة بعيدة الأثر لبناء الثقة دوليا قد تؤدي الى ايجاد شفافية لا سابق لها سواء في تجارة الأسلحة الدولية أو في إنتاج الأسلحة وطنيا. كما أنه قد يفضي الى إقامة نظام للإنذار المبكر يمهد السبيل لتخفيض التسلح التقليدي الى أدنى مستوى ممكن تمشيا مع مبدأ الاحتياجات الأمنية المشروعة للدول. لذلك فإنني أحثكم على مواصلة معالجة هذه القضية بتصميم، بغية الاسهام في هذا الهدف، وبالتالي، ضمان أن يؤدي نزع السلاح وتحديده دورا رئيسيا في جهود الأمم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية وإقامة السلم.

"إن مؤتمركم قد أنجز، عبر السنين، عملا مفيدا بشأن قضية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتوحي البيئة السياسية الدولية الجديدة بأنه ينبغي للمجتمع العالمي أن يغتنم الفرصة لضمان استخدام تكنولوجيا الفضاء استخداما فعالا في سبيل تعزيز أمن الدول كافة. وقد طرحت أفكار جديدة، خاصة في ميدان تدابير بناء الثقة. إنني أحثكم على مواصلة استكشاف هذه المجالات.

"إن مسألة توسيع عضوية المؤتمر ما برحت مدرجة في جدول أعمالكم منذ عدد من السنوات. وآمل أن يتم التوصل قريبا الى اتفاق لضمان أن يتسنى للهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح أن تعكس بشكل أفضل الحالة الجغرافية - السياسية الراهنة، وأن تكون قادرة على مواجهة التحديات الأمنية للتسعينات والقرن القادم. ومن شأن ذلك أيضا أن ييسر كثيرا مشاوراتكم الجارية بشأن استعراض جدول أعمال المؤتمر.

"إن المهام التي أمام مؤتمركم رهيبة. وأعتقد أنه، بالتصميم والالتزام اللذين اتصف بهما عملكم أثناء السنوات القليلة الماضية، يمكن النهوض بهذه المهام.

"أتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم."

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام على إبلاغنا رسالة السيد بطرس بطرس غالي وأرجو من السيد بتروفسكي أن يتفضل بإحاطة الأمين العام للأمم المتحدة علما بتقديرنا لمساهمته ولما يعلقه على عملنا من أهمية.

كما أن الأمين العام قد بعث إلي برسالة أحال فيها القرارات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين فيما يتعلق بنزع السلاح. وقد وزعت الرسالة بوصفها الوثيقة CD/1236.

تضم لائحة المتحدثين اليوم ممثلي المكسيك والسويد والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وسأعطي الكلمة بعد ذلك لسفير اليابان، السيد تاناكا، الذي سيقدم تقريره عما أجراه من مشاورات. أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك، السفير مارين بوش.

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): اسمحوا لي، قبل أن أقرأ عليكم رسالة قصيرة من حكومتي، أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام الجديد للمؤتمر، السيد فلاديمير بتروفسكي، وبزملائنا الجدد من اثيوبيا والأرجنتين وايطاليا والجزائر وفنزويلا. ونتمنى لأسلافهم كل نجاح. ونهنئ السيد عبد القادر بن اسماعيل على تعيينه الذي يستحقه تماما نائبا للأمين العام للمؤتمر. ويسرنا جدا أن يكون معنا اليوم مدير وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، السيد جون هولم، ونتمنى له كل النجاح في مهمته الجديدة والهامة. ونود شكر السفير السيد منير زهران على ما بذله من جهود أثناء الفترة الفاصلة بين دورات المؤتمر، ويسرنا جدا أن نراكم، أيها السيد السفير إريرا، ترأسون هذه المرحلة الأولية من دورتنا السنوية. لقد ساعدتم في العام الماضي على حل القضايا المختلفة التي أتاحت لعملنا أن يبدأ بداية سلسة، ونحن على يقين من أنه سيتم تحقيق شيء مماثل هذا العام. بل إننا على يقين من أنكم ووفدكم ستواصلون الإسهام في البحث عن تدابير لنزع السلاح ستفضي الى ايجاد عالم أقل تسلحا وأكثر أمنا للجميع. وأود الآن أن أقرأ عليكم الرسالة الموجهة من حكومة المكسيك الى مؤتمر نزع السلاح والمؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

"ما برح المجتمع الدولي يدعو، منذ عقود من الزمن، الى الوقف التام لكل التجارب النووية. وسواء في مؤتمر نزع السلاح أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرهما من المحافل المتعددة الأطراف، أصرّ المكسيك على ضرورة وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه عن طريق إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

"وفي الجمعية العامة، ما برح المكسيك أحد المروّجين الرئيسيين للمائة قرار ونيّف المعتمدة بشأن هذا البند. ومنذ إنشاء مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٦٢، دعا المكسيك الى المبادرة إلى الاتفاق على معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وفي ضوء ما ظهر في المؤتمر من مصاعب، عمدنا الى استكشاف سبيل آخر، هو مسار تعديل معاهدة عام ١٩٦٣ للحظر الجزئي للتجارب.

"وبعد ما يزيد عن ٢٠٠٠ تجربة نووية وبعد ٣٠ سنة من اعتماد معاهدة الحظر الجزئي للتجارب، تستبشر حكومة المكسيك بالقرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء في ١٠ آب/أغسطس من العام الماضي للشروع أخيرا في التفاوض على معاهدة بشأن الحظر التام للتجارب النووية. إن ذلك القرار، الذي سنضعه اليوم موضع التطبيق العملي، قد أقرته الجمعية العامة وعززته بقرارها التاريخي ٤٨/٧٠ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي ينم عن إرادة المجتمع الدولي بكامله في الشروع سريعا وحثيثا في حل هذه المسألة البالغة الأهمية بالنسبة للجميع. وسيتعين الآن على مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ حوارا كثيفا بغية المبادرة الى صياغة معاهدة للحظر الشامل للتجارب سيكون ابرامها بسرعة بمثابة رسالة سياسية ذات دلالة كبيرة. وتلتزم حكومة المكسيك بالإسهام في البحث عن نص يتضمن حلولا وسط ستكفل، بدورها، أن تحظى المعاهدة بالانضمام اليها على أوسع نطاق ممكن وأن يكون من الممكن التحقق من تنفيذها دوليا وفعليا."

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى ما وجهه إليّ وإلى وفدي من عبارات لطيفة. أعطي الكلمة الآن لممثل السويد، السيد السفير نوربرغ.

السيد نوربرغ (السويد): أود أولا، أيها السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وأن أعرب لوفدكم عن كامل دعم وفدي. وأثق بأنه، في ظل رئاستكم القديرة، سنبدأ دورة مؤتمر نزع السلاح هذه بداية حسنة، كما أثق، بوجه خاص، بأننا سنتمكن من إحراز تقدم سريع في المفاوضات بشأن حظر شامل للتجارب النووية. كما أرحب بالأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، فلاديمير بتروفسكي، ونائب الأمين العام، السيد بن اسماعيل.

إنني آخذ الكلمة اليوم بقدر كبير من الأمل والارتياح، حيث أنه بات يوجد الآن، أخيرا، توافق في الآراء داخل مؤتمر نزع السلاح للتفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وسيعمد المؤتمر في القريب العاجل، بل وربما اليوم بالذات، الى اتخاذ قرار بإنشاء لجنة مخصصة تُسند إليها ولاية واضحة للتفاوض على هذه المعاهدة.

لقد قدم السويد في مناسبات عديدة مقترحات تعاهدية بنص متعدد الأطراف بشأن حظر شامل للتجارب. وقد تم الآن تقديم نص جديد لمشروع معاهدة، بما في ذلك بروتوكول تحقق، وتم تعميمه في

الوثيقة CD/232. وقد قدمه وفدي أثناء مشاورات غير رسمية في اللجنة المخصصة في ٩ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وقد تشاورنا مع وفود كثيرة أثناء وضع المشروع، وتلقينا كثيرا من التعليقات القيمة، التي وضعناها في اعتبارنا. ويشرفني اليوم أن أعرض رسميا المقترح السويدي في الجلسة العامة للمؤتمر.

إن معاهدة للحظر الشامل للتجارب ستؤدي غرضين اثنين، هما نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومن خلال المعاهدتين الأولى والثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) فضلا عن غيرهما من الاتفاقات والمقررات المتخذة من طرف واحد، بات هناك اتجاه واضح نحو نزع السلاح النووي. وعليه فإن معاهدة لحظر التجارب تكون موجهة في المقام الأول نحو عدم الانتشار. وكما يرد في ديباجة نص المعاهدة المقترح، فمن شأن حظر جميع تجارب الأسلحة النووية أن يكون أداة هامة في منع زيادة انتشار الأسلحة النووية.

أما فيما يتعلق بنطاق المعاهدة المقترحة، فهي تشمل حظرا تاما لجميع التفجيرات النووية، أي ما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية أيضا. ويرى وفدي أن ليس ثمة فائدة عملية من التفجيرات النووية السلمية. بل، على العكس من ذلك، قد تستخدم هذه التفجيرات كأداة لتطوير الأسلحة النووية. إننا، عند صياغتنا المادة المتعلقة بالنطاق (المادة الأولى)، قد استرشدنا بصياغة معاهدة عام ١٩٦٣ للحظر الجزئي للتجارب، المشار اليها ايضا في الديباجة والتي أدت غرضها جيدا مدة ٣٠ عاما. وبمقتضى النص المقترح، يحظر أيضا إحداث تفجيرات نووية أو التشجيع أو المساعدة عليها أو السماح بها أو الإعداد لها. ويعي وفدي تماما صعوبة تعيين الاستعدادات لإجراء تجربة نووية والتحقق من هذه الاستعدادات. غير أن هذا العنصر قد أُدرج، حيث أننا نرى أن من المنطقي في هذا السياق إدراج، على الأقل، الاستعدادات المباشرة المفضية الى تجربة نووية.

ويرد في المقترح أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية "الوكالة المنفِّذة"، التي يُعهد إليها بجملة مهام، منها التحقق من الامتثال للمعاهدة. وقد اقترحنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأنه يبدو أن استخدام منظمة قائمة وناجعة نشطة في الميدان النووي، بدلا من إنشاء وكالة جديدة، هو أمر معقول. وللوكالة خبرة طويلة في أعمال التحقق الدولي والتعاون الدولي التي تستخدم تكنولوجيات متقدمة، مع خبرة خاصة فيما يتعلق بالتفتيش الموقعي. ويتعين، بالطبع، إضافة خبرة فنية جديدة للوكالة في مجالات جديدة بالنسبة للوكالة ومتعلقة بالتحقق من الحظر الشامل للتجارب، ومن هذه المجالات، مثلا، علم الاهتزازات وعلم السمعيات المائية. إلا أنه، في الوقت ذاته، من المتوقع جني منافع اقتصادية من إمكانية استخدام الموارد الإدارية وموارد الدعم القائمة داخل المنظمة المذكورة.

ويرد نظام التحقق موجزا في بروتوكول ملحق بمشروع المعاهدة. والبروتوكول مقترح كجزء لا يتجزأ من المعاهدة. والقصد من ذلك هو إيجاد نظام تحقق يتصف بالكفاءة وبفعالية التكاليف ويمنح جميع الأطراف إمكانية متكافئة جوهريا لتلبية احتياجاتها في مجال التحقق. ويتألف نظام التحقق المقترح من نظام رصد عالمي وعمليات تفتيش موقعي. ويكون نظام الرصد، في صميمه، بمثابة شبكة ثنائية من المحطات الاهتزازية، إحداهما تسمى شبكة ألفا، تقيمها وتشغّلها الوكالة، والأخرى تسمى شبكة بيتا، تقيمها وتشغّلها الدول الأطراف. ويتم تكميل الشبكة الاهتزازية بشبكات ومحطات لقياس النويدات الاشعاعية في الجو والاشارات الصوتية المائية في المحيطات.

ويتولى مركز دولي للبيانات، يتم انشاؤه داخل الوكالة، تلقي وتجهيز تدفقات هائلة من البيانات من هذه المحطات. ويقدم المركز خدمة مفيدة للدول الأطراف بتوزيعه السريع لنتائج التحليل التي تتم إتاحة إمكانية الوصول إليها بسهولة من أجل إجراء الدول الأطراف تقييمها النهائي. ويجوز للأطراف، إن رغبت في ذلك، أن تطلب، عن طريق الوكالة، إيضاحات أو مزيدا من المعلومات من طرف آخر جرى حدث في أراضيه. وفي حالات عدم اليقين، يجوز إجراء عمليات متكررة لتبادل المعلومات. وإذا ما ظلت الحالة غير واضحة بعد ذلك، يجوز لدولة طرف أن توجه طلبا للتفتيش الموقعي الى المدير لعام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يقوم بتوجيه نظر مجلس إدارة الوكالة الى المسألة. ولهذه الهيئة أن تقرر الشروع في تفتيش موقعي، على أن يتم اتخاذ هذا القرار بغالبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين.

والتفتيش الموقعي بناء على طلب دولة طرف، وهو بمثابة تفتيش بالتحدي، يمثل سمة هامة من سمات نظام التحقق. ويراد منه أن يكون الوسيلة النهائية للتحقق من الامتثال للمعاهدة، إذا لم تتم إزالة جوانب عدم اليقين عن طريق عمليات تبادل المعلومات. وباعتقادنا أن عمليات التفتيش بالتحدي لن تحدث إلا في حالات نادرة. والغرض من قاعدة غالبية الثلثين في مجلس الادارة هو إزالة إمكانيات إساءة الاستخدام. ومن الأهمية الاضطلاع بتفتيش موقعي في أقرب وقت ممكن بعد تقديم الطلب. ويُشترط أن يبدأ التفتيش الموقعي، في أي حال، قبل سبعة أيام من قرار مجلس الادارة. ويقدم فريق التفتيش تقريرا إلى مجلس الادارة. ويتخذ المجلس قراراته بشأن التقرير بغالبية ثلثي أعضائه. وفي حال عدم الامتثال، يقدم المجلس تقريرا عن النتائج إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وربما تجدر الاشارة إلى أنه، إذا ما حدثت حالات إخلال واضحة بالتزامات المعاهدة، يجوز لدولة طرف أن تقدم شكوى الى مجلس الأمن مباشرة.

إن عددا كبيرا من التفجيرات الكيميائية الكبيرة القوة يتم الاضطلاع بها سنويا في جميع أنحاء الأرض، لأغراض التعدين بصفة رئيسية. ويلزم اتخاذ اجراءات مناسبة لمعالجة هذه الأحداث كيما لا تُعرّض الثقة بالمعاهدة للخطر. لذلك فإننا نقترح أن يتم إشعار الوكالة بالتفجيرات الكيميائية التي تتجاوز في قوتها ٥٠٠ طن من المكافئ بمادة ت.ن.ت. قبل التفجير بـ ١٥ يوما، وأن يجوز إخضاعها لمراقبة موقعية من جانب الوكالة. ويتم إشعار الوكالة بالتفجيرات التي تتراوح قوتها بين ١٠٠ طن و٥٠٠ طن من المكافئ بمادة

ت.ن.ت. في غضون فترة لا تتجاوز سبعة أيام بعد التفجير. وستتاح أيضا إمكانية إنشاء مواقع معلنة من أجل الأطراف التي تقوم، بصورة منتظمة، بإجراء تفجيرات كبيرة، مثلا في منجم. ويُفتح الموقع المعلن للمراقبة الموقعية من قبل الوكالة، التي يجوز لها أيضا وضع معدات تسجيل في الموقع.

إن السويد، شأنه في ذلك، شأن بلدان أخرى كثيرة، قد عمل بنشاط على وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب طيلة عقود عديدة. وما برحت هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر وما سبقه من مؤتمرات منذ أوائل الستينات. وقد تبين حتى وقت قريب، أن الاتفاق على حظر التجارب النووية هو أمر مراوغ. لكن الزمن قد تغير. ففي عام ١٩٨٧، تم الاضطلاع بـ ٤٧ تجربة نووية. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، لم تحدث سوى تجربة نووية واحدة. وحالات الوقف الاختياري الراهنة للتجارب النووية تفضي الى ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وتسهم في ايجاد جو مؤات في المفاوضات القادمة. لذلك فان حكومتي تحث جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية على تمديد حالات الوقف الاختياري القائمة حاليا عند انقضاء فتراتها، وعلى اعلان وقف اختياري للتجارب النووية إذا لم تفعل ذلك بعد.

إن أمام مؤتمر نزع السلاح الآن فرصة تاريخية لإلغاء التجارب النووية الى الأبد. وان الفرص المرتقبة لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب لم تكن مؤاتية قط أكثر مما هي اليوم. ويستهدف مقترح المعاهدة السويدي تيسير عمل المؤتمر بشأن حظر التجارب النووية. ويأمل وفدي أن يكون المقترح بمثابة أساس للتفاوض.

فلنغتنم الفرصة الآن للعمل الدؤوب والسريع على إبرام معاهدة غير محدودة المدة للحظر الشامل للتجارب النووية، يدعمها نظام تحقق مرضٍ.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل السويد على بيانه والعبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس. أعطي الكلمة الآن للسيد جون هولَم، مدير الوكالة الأمريكية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

السيد هولَم (الولايات المتحدة الأمريكية): أتمنى لكم أولا، أيها السيد الرئيس، باسم الولايات المتحدة، كل النجاح في توجيهكم عمل هذه الهيئة لبدء هذه السنة الجديدة. إن وفد الولايات المتحدة سيتعاون معكم تعاونا كاملا. كما أشكر سلفكم، السيد زهران، سفير مصر، على تصديه لأداء مهام الرئاسة بحكمة ومهارة. كما أود تهنئة الممثل الشخصي الجديد للأمين العام للأمم المتحدة، السيد فلاديمير بتروفسكي، وأن أعرب عن ثقتنا بأنه ستكون لنا معه ذات العلاقة الوطيدة والمنتجة التي كانت قائمة بيننا وبين سلفه.

هذه هي فرصتي الأولى لمخاطبة دورة من دورات مؤتمر نزع السلاح بصفتي مديرا لوكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. إن هذا المحفل يخدم قضية إيجاد عالم أسلم وأكثر استقرارا،

ووجودي هنا اليوم ينم عن التزام إدارة الرئيس كلينتون بأهداف تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وعند تثبيت تنصيبي في تشرين الثاني/نوفمبر، كرر الرئيس أمامي تأكيد ما يوليه هو شخصيا من أولوية عالية لإحراز تقدم ملموس وسريع في تعزيز الأمن الدولي من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وقد أتاحت نهاية الحرب الباردة فرصا خاصة لمؤتمر نزع السلاح، وأنا حاضر هنا اليوم لأتعهد لكم بأن الولايات المتحدة ستفعل كل ما بوسعها لاستغلال هذه الفرص إلى أقصى حد. وأود، في هذا الشأن، أن أقرأ عليكم رسالة موجهة الى المؤتمر من الرئيس كلينتون:

"إنني ممتن على الفرصة لمخاطبة كل المشاركين في مؤتمر نزع السلاح. هناك بنود عديدة هامة مدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر مع بدء دورة عام ١٩٩٤، بما في ذلك الشفافية في مجال التسلح، وقد ينظر المؤتمر في بنود أخرى، كحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التفجيرات النووية. وليس ثمة بند أهم من التفاوض على حظر التفجيرات النووية حظرا شاملا ويمكن التحقق منه. هذا الهدف، الذي يطرح تحديا، لكنه هدف حاسم الأهمية، هو أعلى أولويات المؤتمر. فهو يعكس رغبتنا المشتركة في اتخاذ اجراءات باتة ستؤدي الى تدعيم وتكميل النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والى زيادة تقييد حيازة أسلحة نووية وتطويرها.

"إن حالات عدم الاستقرار الاقليمي ونهاية الحرب الباردة وتزايد خطر انتشار الأسلحة النووية قد أوجدت ظروفا جديدة ومُرغِمة للتشجيع على إحراز تقدم في نزع السلاح. وبناء على ذلك، فقد قررت في تموز/يوليه الماضي تمديد فترة الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية في الولايات المتحدة وألزمت الولايات المتحدة بتحقيق معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وفي الوقت ذاته، فقد طلبت الى الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية أن تراعي وقفا اختياريا للتجارب، وأنا أكرر هذا الطلب اليوم.

وأثق بأن السفير السيد ليدَغَر ووفد الولايات المتحدة، سينضمون اليكم في اتخاذ خطوات جريئة نحو عالم يتم فيه تحقيق قدر أكبر من السلامة بالتفاوض في أقرب وقت على معاهدة للحظر الشامل للتجارب ستعزز أمن الأمم جمعاء. ولكم أطيب تمنياتي في هذا المؤتمر الهام."

- والرسالة موقعة من رئيس الولايات المتحدة، بيل كلينتون.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد الذي يعالج قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي وعلى أساس مستمر. وتشمل عضويته كل إقليم من أقاليم العالم وتعكس نطاقا واسعا من المشاغل والاهتمامات وقد بتنا جميعا نتقبل هذا المؤتمر، سواء بوصفه سوقا للأفكار أو مكانا تعكف فيه الدول على معالجة أمورها عمليا وإبرام اتفاقات تعزز الأمن الدولي.

وتقر الولايات المتحدة بأهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، وقد أيدنا باستمرار توسيع نطاق عضويته على نحو مناسب. غير أننا نصر على أن من غير المناسب رفع درجة مركز دولة ما في مؤتمر نزع السلاح إذا كان سلوك هذه الدولة لا يزال يتعارض تعارضا صارخا مع أهداف المنظمة. ويحدونا الأمل في أن يواصل أعضاء المؤتمر العمل معا في سبيل التوصل الى توافق في الآراء على ترتيب إجمالي مقبول بشأن العضوية.

إن إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية يُظهر بوضوح كيف يمكن للتنافس البنّاء بين الأفكار والسعي إلى تلبية الاهتمامات والمصالح المختلفة أن يسفر عن منجزات تعود بالمنفعة على المجتمع الدولي بكامله. إنني أهنئكم على هذا الانجاز الباهر. غير أن هذا ليس وقتا للراحة. فهناك عمل كثير يتعين انجازه؛ والمطالب فورية؛ وأمامنا فرصة فريدة للمساعدة على صياغة شكل العالم بطريقة بنّاءة.

إن نهاية الحرب الباردة قد أدت، في الواقع، إلى زيادة الحاجة إلى تحديد الأسلحة. فهناك مصادر جديدة لانتشار أسلحة التدمير الشامل والقذائف المستخدمة لإيصالها. وثمة توترات إثنية كان قد تم احتواؤها سابقا قد ظهرت مجددا في مناطق ما برحت فيها الأطراف المناوئة على أتم الاستعداد لاستخدام العنف بوصفه الأداة الأولى التي يمكن اللجوء إليها. ومن المؤسف أن ثمة أدلة وافرة على أننا ما زلنا نعيش في عالم تتقدم فيها التكنولوجيا بخطى أسرع من الحكمة البشرية. وبإمكان تحديد الأسلحة أن يساعدنا على مواجهة التحدي المتمثل في إيجاد السلم والاستقرار في نظام عالمي جديد مضطرب. إن بوسعنا تحديد وتخفيض القوات العسكرية التي تعمل على ايجاد عدم الاستقرار. وبوسعنا منع انتشار أسلحة التدمير الشامل والقذائف المستخدمة لإيصالها. وبوسعنا الإسهام في إشاعة الثقة والطمأنينة عن طريق زيادة الشفافية فيما يتعلق بأنشطتنا العسكرية، والقيام بهذه الأمور ليس علامة من علامات الضعف أو الاستسلام؛ بل هو استثمار حكيم في المستقبل وسبيل مؤكد لضمان جميع مصالحنا الوطنية الحيوية.

إن قدرا كبيرا من العمل هو حاليا قيد الانجاز. ومنذ ما يقل عن ثلاثة أسابيع، قام رؤساء أوكرانيا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة بالتوقيع على بيان يفتح المجال لإزالة الأسلحة النووية في أوكرانيا. وهو ينص على نقل جميع الأسلحة النووية الموجودة في أراضي أوكرانيا الى روسيا من أجل تفكيكها، مع تدوين الاتفاق على تعويض أوكرانيا، ومع استشراف الضمانات الأمنية التي ستقدمها الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة لكييف حال انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار وحال بدء نفاذ المعاهدة الأولى لخفض الأسلحة الاستراتيجية، ومع تكرار تأكيد التزام الولايات المتحدة بالمساعدة على إزالة النظم الاستراتيجية في أراضي أوكرانيا. هذا البيان الثلاثي يعزز مصالح البلدان الثلاثة جميعها ومصالح المجتمع الدولي بوجه عام. وسيعمل على تعجيل بدء نفاذ معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية وتنفيذها، وتدعيم معاهدة عدم الانتشار النووي، وسيفضي إلى تفكيك آلاف الأسلحة النووية. وبقدر مماثل من الأهمية، من شأن هذا الاتفاق أن يساعد على وضع نمط من العلاقات السياسية المستقرة. وبامكانه أن يسهم في إيجاد بيئة يمكن فيها

مواصلة السعي إلى تحقيق الإصلاح الديمقراطي والحيوية الاقتصادية والانسجام الاجتماعي دون الانشغال بأمور أخرى على نحو يهدد بالخطر.

إن الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة وبناء الثقة تجري مواصلتها في أماكن أخرى على الصعيد الاقليمي - بما في ذلك الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الاقليمي، الذي أنشئ كجزء من العملية السلمية في الشرق الأوسط، والمحفل الاقليمي الجديد الذي أنشأته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والتقدم التاريخي المحرز بشأن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار في أمريكا اللاتينية، والاتفاق المبدأي بين الهند وباكستان على إقامة حوار متعدد الأطراف بشأن الأمن الاقليمي وعدم الانتشار. وكذلك، فمن الأمور المشجعة لنا أن وزراء بلدان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد قرروا في كانون الأول/ديسمبر الماضي في روما الشروع في مناقشات في محفل التعاون الأمني، بشأن ما يمكن تقديمه من مساهمات من أجل تسوية المنازعات في يوغوسلافيا سابقا.

من الواضح أن طاولات التفاوض على تحديد الأسلحة قد باتت موجودة ليس فقط في غرف الاجتماعات في واشنطن وموسكو وفي غرف اللجان هنا في جنيف، بل أيضا في بوينس آيرس؛ وفي نيودلهي وإسلام أباد؛ وفي القاهرة وتل أبيب؛ وفي أماكن أخرى كثيرة في جميع أنحاء الكرة الأرضية. ولئن كانت أماكن الاجتماعات متنوعة، فالأهداف مترابطة ترابطا وثيقا. وما برح مؤتمر نزع السلاح مكانا لاختبار أفكار جديدة انطلقت منه دينامية جديدة وروح جديدة للمفاوضات الدولية.

ومع وضع هذه الدينامية في الاعتبار، اسمحوا لي أن أنتقل الى بعض بنود عملنا الرئيسية التي ستعكفون على النظر فيها في الأيام القادمة. إنني، في الفترة القصيرة التي قضيتها هنا في جنيف حتى الآن، قد لمست بالفعل ترقبا كبيرا لمفاوضاتنا القادمة بشأن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ومن شأن ذلك أن يثير مشاعرنا. إن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب قد حلّ موعده وفات منذ أمد بعيد. وها نحن نبدأ في اتخاذ الخطوات الأخيرة لرحلة طال أمدها.

اسمحوا لي أن أكون واضحا منذ البداية: إن سياسة الولايات المتحدة - التي أعلنها الرئيس كلينتون في ٣ تموز/يوليه - هي سياسة تؤيد بقوة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن. والآن، في أعقاب الحرب الباردة، بات وضع هذه المعاهدة أمرا أكثر أهمية بعد. إن جزءا هاما من جهودنا سيتمثل في منع انتشار الأسلحة النووية وسيضع قيودا رئيسية على الدول الحائزة لأسلحة نووية. إن الولايات المتحدة ما برحت تعمل بدأب - شأنها في ذلك شأن الكثيرين منكم - في سبيل ضمان بدء المفاوضات بداية سلسة. ويسرنا أن نكون من بين الدول المقدمة لقرار الأمم المتحدة الذي يؤيد أهداف معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وقبوله بتوافق الآراء يوفر قاعدة قوية لانطلاق مفاوضاتكم. إن توافق الآراء في الأمم المتحدة يبين أن هناك الآن دعما على نطاق عالمي تقريبا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب.

ولئن كانت القضايا موضع البحث معقدة، فهي ليست خارج متناولنا؛ وينبغي أن يكون بمقدورنا وضع العناصر الجوهرية لمعاهدة على سبيل السرعة. وعبارة "في أقرب وقت ممكن" تعني ذلك تماما. وبالطبع، لا يمكن لأي بلد أن يعين، من طرف واحد، سرعة الخطى الواجب السير عليها، وينبغي لنا أن نتجنب تحديد المواعيد النهائية التعسفية، لكنني أؤكد لكم أنه، بالمقارنة ببعض المداولات السابقة بشأن هذه القضية، ستكون الولايات المتحدة في الطليعة، تحفز العزائم، لا في الخلف، تثبّطها.

إن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب لن يتكلل بالنجاح التام إلا بمشاركة ودعم الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية وبانضمام دولي واسع. وتتحمل الدول الحائزة لأسلحة نووية مسؤولية خاصة في الإسهام في هذه المفاوضات، ونؤكد لكم التزامنا بأن الولايات المتحدة ستنهض بمسؤوليتها في هذا الشأن. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، فإن البرهان الملموس على التزامنا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب هو استمرار وقفنا الاختياري للتجارب النووية. إن رئيس الولايات المتحدة، في رسالته الموجهة اليكم والتي قرأتها عليكم منذ بضع دقائق، قد حث من جديد الدول الإخرى الحائزة لأسلحة نووية على الامتناع عن إجراء تجارب.

لقد انتقلنا، مع انتهاء الحرب الباردة، من عالم ثنائي القطب الى عالم متعدد الأقطاب. وما زال خطر الانتشار النووي قائما، ومعه، ضرورة الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها الحرز الأساسي من زيادة انتشار الأسلحة النووية. وتعكس معاهدة عدم الانتشار توافقا واسعا في الآراء ضد الانتشار النووي. كما ترسي المعاهدة إطارا لمنع انتشار الأسلحة النووية، ولتيسير وتنظيم التعاون فيما بين الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد ثبت أنها أداة هامة من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها.

وترحب الولايات المتحدة بما أحرز من تقدم كبير في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك قرار فتح باب أعماله أمام مراقبين سواء من دول غير أطراف أو من منظمات غير حكومية. وأعادت اللجنة التحضيرية تأكيد أهمية توافق الآراء بوصفه أسلوب اتخاذ القرارات لديها، واتفقت على ما ستحتاجه الأطراف من وثائق معلومات أساسية من الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمات أخرى لدعم أعمالها. كما وافقت اللجنة التحضيرية بالإجماع على ترشيح السيد جايانطا ضانابالا، سفير سري لانكا، لرئاسة مؤتمر عام ١٩٩٥. ومما يزيد من أهمية أعمال اللجنة التحضيرية الغاية المنشودة منها. والولايات المتحدة ملتزمة ببذل كل جهد في سبيل القيام، في عام ١٩٩٥ بتمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى وبغير شروط. وفي غياب نظام عدم انتشار يتصف بالاستقرار والديمومة ويشمل معاهدة عدم انتشار قوية، فإن الأساليب الاضافية لتحديد الأسلحة سوف تتعرض للخطر.

إن تمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ سيكفل للمنافع الكثيرة التي توفرها معاهدة عدم الانتشار للأطراف فيها أن تظل متاحة. والمجتمع الدولي، بتمديده لسريان المعاهدة إلى أجل غير مسمى، سيرسل الى من يقومون بنشر الأسلحة النووية أوضح إشارة ممكنة بأن أنشطتهم غير مقبولة.

إن خطر الانتشار النووي قد تناقص في بعض المناطق، مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ويلزمنا ضمان أن منافع الأمن الاقليمي التي توفرها معاهدة عدم الانتشار لن يتم رهنها مستقبلا بقرار يحدد فترة تمديد سريان المعاهدة. إن الوزن الكامل لأعضاء معاهدة لعدم الانتشار غير محدودة المدة سيعطي لعدم الانتشار قوة سياسية مهيبة. كما سيرسي أساسا جوهريا من أجل زيادة تعزيز ما تم اتخاذه بالفعل من تدابير تاريخية في سبيل تحديد نظم الأسلحة النووية وتخفيضها وتفكيكها.

إن هدفنا في إعادة تشكيل الملامح النووية للساحة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة لا ينتهي هنا. فالتنفيذ الناجح لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى، وتنفيذ مبادرات من طرف واحد، كخفض وتفكيك الأسلحة النووية التعبوية، واتفاقات كخفض الأسلحة الاستراتيجية، بما فيها المعاهدتان الأولى والثانية لخفض هذه الأسلحة، كانت مساهمات ذات دلالة في عملية وقف انتشار الأسلحة النووية. وبات بوسعنا الآن إضافة ليس فقط المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب وتمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار، بل أيضا المفاوضات على اتفاق عالمي لحظر مواصلة انتاج اليورانيوم المُخصب بدرجة عالية والبلوتونيوم لأغراض التفجير النووي أو خارج نطاق الضمانات الدولية، على نحو ما حث عليه الرئيس كلينتون في خطابه أمام الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي.

وينبغي التفاوض رسميا على هذا الاتفاق هنا في مؤتمر نزع السلاح. وقد استمدّينا قدرا كبيرا من التشجيع من الدعم بتوافق الآراء في الأمم المتحدة لاتفاقية من هذا النوع. إن حظرا لا تمييزيا ومتعدد الأطراف ويمكن التحقق منه بفعالية لإنتاج المواد الانشطارية بإمكانه إخضاع البرامج النووية غير المكفولة بضمانات في دول معينة من الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لقدر معين من التقييد لأول مرة. كما أن من شأنه وقف إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم المخصب بدرجة عالية من أجل الأسلحة النووية في الدول الخمس المعلنة الحائزة لأسلحة نووية.

كما أن الضمانات الأمنية السلبية تتصل أيضا بقضية عدم الانتشار. إننا نتمسك بسياسة كررت تأكيدها إدارات سابقة عديدة، وهي:

"إن الولايات المتحدة لن تستخدم أسلحة نووية ضد أية دولة غير حائزة لأسلحة نووية وطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو في أي تعهد مماثل ملزم دوليا بعدم احتياز وسائل تفجير نووي، إلا في حالة هجوم على الولايات المتحدة أو أقاليمها أو قواتها المسلحة أو حلفائها من قبل

دولة حليفة لدولة حائزة لأسلحة نووية أو مرتبطة بدولة حائزة لأسلحة نووية في تنفيذ هذا الهجوم أو دعمه."

وكما ذكرنا تكرارا في هذا المحفل، فإن الولايات المتحدة مستعدة لإجراء مناقشات بشأن هذا الموضوع.

إنه ليس بوسعنا إلغاء اختراع الأسلحة النووية؛ إلا أن بوسعنا تحديدها. وبوسعنا تحديد أثرها وتأثيرها. إن إجراء تخفيضات بالغة في قوائم جرد الأسلحة النووية، وتعزيز قواعد عدم الانتشار وتوسيع نطاقها، وابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، وفرض حظر عالمي على إنتاج المواد الانشطارية، وغير ذلك من التدابير، ستغير تغييرا أساسيا دور الأسلحة النووية في عالم القرن الحادي والعشرين. إن هذه الخطوات جميعها ستسهم في الهدف الهام الذي نتشاطره جميعا - ألا وهو إيجاد عالم أكثر سلامة واستقرارا.

إن القوة الهدامة المدمرة للأسلحة النووية والمخاطر التي تشكلها أسلحة التدمير الشامل الأخرى تتطلب أن تظل في مرتبة عالية من جدول أعمالنا المتعلق بتحديد الأسلحة، لكنها لا يمكن أن تكون البنود الوحيدة. وثمة عنصر حاسم آخر في معادلة تحديد الأسلحة هو الأسلحة التقليدية.

ثمة ما يذكّرنا يوميا أن نهاية الحرب الباردة لم تؤدّ بأي شكل إلى إزالة كل نزاع وخطر من العالم. فسباقات التسلح الإقليمي وتراكمات الأسلحة على نحو مخل بالاستقرار الى ما يتجاوز كثيرا المستويات اللازمة واقعيا من أجل الدفاع هي أمور شائعة تماما. وإن عكس هذا الاتجاه هو مسؤولية عالمية. وبوسعنا التقليل من مصادر التوتر التي تولّد هذه التراكمات. وعلينا مواصلة العمل على التثبيط على استخدام الأسلحة في حل المنازعات.

إن معاهدة خفض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا هي من المعالم البارزة في تخفيض الأسلحة التقليدية. وهي تعمل بوصفها الأساس لتركيبة أمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة في أوروبا تقوم على التعاون بدلا من المواجهة. إننا نتطلع قدما الى وضعها موضع التنفيذ الكامل في عام ١٩٩٥، ونلاحظ مع الارتياح أن عشرات الآلاف من المعدات قد دُمّرت بالفعل.

إن التحدي المباشر الذي يواجه هذا المحفل هو التشجيع على تحقيق مزيد من الشفافية بشأن المسائل الأمنية. والشفافية بدورها تعزز زيادة الطمأنينة والثقة التي يمكن للعلاقات السياسية المستقرة أن تقوم عليها. وقد أنشأ مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي لجنة مخصصة للشفافية في التسلح. إن هذه اللجنة، بوصفها أول لجنة جديدة أنشأها مؤتمر نزع السلاح في عدد من السنوات، قد برهنت على قدرة المؤتمر على التكيف مع تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة. وهذا أمر هام كذلك لأنه البند الوحيد في

جدول أعمالكم الذي يتناول التحدي الذي تمثله الأسلحة التقليدية. إنني أشجعكم بقوة على الاستناد إلى العمل المفيد للغاية الذي بدأته في العام الماضي اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح وعلى إضافة عناصر جديدة إليه. كما أنني أوصي بالاستفادة من الأفكار التي طرحتها الولايات المتحدة في العام الماضي في سبيل تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية.

ويعترض البعض على أن نقوم، بدلا من ذلك، بإيلاء اهتمام أكبر من ذلك بعد لأسلحة التدمير الشامل والقذائف المستخدمة لإيصالها. فلنناقش تلك المشاغل بجدية، إلا أنه ينبغي لنا ألا نعمل على إيجاد وضع آخر من الأوضاع التي نعيد ونكرر فيها ما نقوله بلا انقطاع إلى درجة إهمال مسائل هامة أخرى. وإذا ما تراخينا في رغبتنا في معالجة مشاكل الأسلحة التقليدية التي أسفرت أولا عن مبادرة تحقيق الشفافية في التسلح، فلن نحرز قدرا كبيرا من التقدم، وسنبدأ الانحراف عن أهدافنا المتمثلة في تحديد الأسلحة التقليدية على نطاق عالمي. وكما في المجال النووي، فإن العمل المنجز هنا في جنيف بشأن الأسلحة التقليدية سيكون له أثر هام في الجهود المتصلة بذلك في أماكن أخرى. إننا نشاطركم اعتزازكم بالنجاح في فتح سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وقد كانت تجربة السنة الأولى للسجل جيدة - لكنها لم تكن جيدة بالقدر الكافي. فتلقّي ٨٢ ردا يمثل إجابات من أقل من نصف عدد أعضاء الأمم المتحدة. فعلينا أن نحقق نتيجة أفضل من ذلك؛ وينبغي أن يكون هدفنا تحقيق مشاركة عالمية، وبإمكان عملكم هنا في مؤتمر نزع السلاح أن يشجع على ذلك.

وتتطلع الولايات المتحدة قدما كذلك الى اجتماع الخبراء بشأن هذه القضايا المقرر عقده في نيويورك في الشهر القادم. إننا سنضطلع بدور نشط في الوصول بجهود الخبراء الى نتيجة ناجحة.

وثمة قضية أخرى من قضايا الأسلحة التقليدية اتخذنا بشأنها خطوة أولى هي القضية المتعلقة بالألغام البرية. فما زالت هذه الأسلحة تعيث دمارا بين السكان المدنيين، سواء كانوا أم لم يعودوا موجودين في منطقة حربية نشطة. وقد أيدت الأمم المتحدة بتوافق الآراء القرار الذي قدمته الولايات المتحدة والذي يدعو إلى الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وعلينا الآن اتخاذ الخطوة التالية وجعل الوقف الاختياري العالمي حقيقة واقعة. إننا، بقيامنا بذلك، لا نعمل فقط على حماية مستقبل كثير من المدنيين الأبرياء، بل نسترعي الانتباه أيضا الى مجموعة من المشاكل طال الاعتقاد بأن من الصعب على تحديد الأسلحة إيجاد حل لها.

وستتعزز هذه العملية أيضا بمداولات الخبراء هذا العام وصولا إلى عقد مؤتمر لاستعراض الاتفاقية الخاصة بالأسلحة التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. إن الولايات المتحدة، على الرغم من أنها ليست طرفا في هذه الاتفاقية في الوقت الراهن، فهي ستتابع عن كثب، بوصفها مراقبا، ما يحرزه

المؤتمر من تقدم، ويعتزم الرئيس عرض الاتفاقية على مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة هذا العام التماسا لمشورته بشأنها وموافقته على تصديقها.

ويمكن لهذه التطورات الايجابية أن تعاضد بعضها بعضا، بحيث تشكل تيارا بإمكانه أن يتغلب على مقاومة إحراز تقدم بشأن جدول أعمال تحديد الأسلحة التقليدية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يساعد على نمو هذا التيار.

اسمحوا لي، في الدقائق الختامية لبياني، أن أتطرق بإيجاز الى التطورات الأخرى وغيرها من القضايا التي تشكل جزءا من جهود الولايات المتحدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

على الرغم من أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد تجاوزت الآن نطاق سلطة مؤتمر نزع السلاح، فإنني أعلم أنكم ما زلتم مهتمين اهتماما شديدا بمصيرها. وقد قام الرئيس كلينتون، في واشنطن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بعرض الاتفاقية على مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة التماسا لمشورته بشأنها وموافقته عليها، وسيحثه على المصادقة عليها في وقت مبكر من هذا العام. وتحث الولايات المتحدة كل طرف من الأطراف الأخرى الموقّعة على الاتفاقية أن تفعل الشيء ذاته، كيما تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للأطراف الحاسمة في أقرب موعد ممكن.

ومن دواعي سرور الولايات المتحدة أيضا أن اللجنة التحضيرية قد أحرزت تقدما في لاهاي بشأن وضع الاجراءات المعقدة التي ستضمن تطبيق الاتفاقية تطبيقا سلسا وفعالا.

وقد تعززت اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية منذ بدء نفاذها، بفعل زيادة عدد الأطراف الأعضاء فيها وبفعل تدابير بناء الثقة التي وضعتها المؤتمرات الاستعراضية المتتالية. ونحن نعتقد أن بإمكان العالم أن يمضي إلى أبعد من ذلك. فقد أعلن الرئيس كلينتون أن الولايات المتحدة ستشجع على اتخاذ تدابير جديدة لزيادة شفافية الأنشطة والمرافق التي قد تكون لها تطبيقات متعلقة بالأسلحة البيولوجية والتكسينية. كما تدعم الولايات المتحدة عمل فريق الخبراء الحكوميين المخصص الذي اجتمع لتعيين ودراسة تدابير التحقق المحتملة فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية من الجانب العلمي والتقني. إننا نؤيد المبادرة إلى عقد مؤتمر للنظر في التقرير ومناقشة الخطوات التالية في سبيل تعزيز القواعد الدولية لمكافحة آفة من المحتمل جدا أن تصبح السلاح المقبل المختار من أسلحة التدمير الشامل.

إن سياسة إدارة الرئيس كلينتون فيما يتعلق بنزع السلاح تحاول أيضا إيجاد حلول في المجالات التي لم تترسخ فيها قواعد عدم الانتشار. فقد اتخذت الولايات المتحدة موقفا متشددا ضد أية طموحات لكوريا الشمالية في مجال الأسلحة النووية. وقد أوضحنا لكوريا الشمالية، بالتنسيق مع بلدان أخرى كثيرة، أنه،

بغية إيجاد حل للقضية النووية، سيتعين عليها تقديم ضمان للمجتمع الدولي بأنها لا تمتلك أسلحة نووية ولن تقوم بصنع هذه الأسلحة مستقبلا. وهذا يعني أن على كوريا الشمالية أن تظل طرفا كاملا في معاهدة عدم الانتشار، وأن تتعاون تعاونا تاما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك قبول عمليات تفتيش منتظمة وخاصة، وتنفيذ اتفاق جعل مناطق معينة لا نووية، الذي توصلت اليه كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، تنفيذا كاملا. وما زال موقفنا ثابتا: فسيتعين على كوريا الشمالية أن تفي بهذه الالتزامات الرامية الى ضمان خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وضمان قوة النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

إن تهديدات انتشار الأسلحة النووية هي شديدة الخطورة في جنوب آسيا والشرق الأوسط. والولايات المتحدة تشجع الهند وباكستان على الانضمام الى جهد متعدد الأطراف لدراسة قضايا الأمن الاقليمي وتحديد الأسلحة. ونحن ما زلنا ندعم أنشطة الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الاقليمي في الشرق الأوسط.

إن نشر تكنولوجيا القذائف يجعل العالم مكانا أخطر علينا جميعا. وتريد الولايات المتحدة تعزيز نظام مكافحة تكنولوجيا القذائف لضمان أن يظل أداة فعالة لمكافحة انتشار القذائف.

إن مؤتمر نزع السلاح يستمد القوة من نجاحه في المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهو يكتسب طاقة من احتمال التفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وهو يواجه التحدي المتمثل في متطلبات زيادة الشفافية في مجال التسلح. وهو يستمد القوة مما يحدث خارج هذه القاعات من تطورات هامة في مجال تحديد الأسلحة.

إن مسؤوليتنا الآن هي في استغلال الفرصة السانحة لنا أمثل استغلال. والمهمة التي تقع على عاتقنا فورية؛ لكن ما نحرزه من نتائج سيكون له أثر طويل الأجل. والتحديات التي تواجهنا ضخمة؛ إلا أنه تناظرها بشيرة إحراز نتائج عميقة الأثر. وسيكون الدرب عسيرا؛ لكنه سيستحق كل جهد عندما نبلغ وجهتنا. فلنباشر العمل.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السيد هولم على بيانه الهام وعلى التمنيات التي وجهها للرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل كندا، السفير السيد شانون.

السيد شانون (كندا): اسمحوا لي أولا، أيها السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أشكركم وسلفكم، السفير السيد زهران، على ما أنجزتموه من عمل كبير للغاية في فترة ما بين الدورتين لإتاحة المجال لهذه الدورة من مؤتمر نزع السلاح أن تدخل جوهر عملها في أقرب وقت ممكن. كما أود أن

أنضم إليكم في الترحيب بتولي السيد فلاديمير بتروفسكي منصب الأمين العام للمؤتمر وفي الترحيب بزملائنا الجدد الى المؤتمر.

تتاح مجددا لمؤتمر نزع السلاح فرصة المشاركة في الجهد المبذول في سبيل عدم انتشار الأسلحة النووية؛ هذه المرة عن طريق التفاوض على معاهدة عالمية ولا تمييزية للحظر الشامل للتجارب يمكن التحقق منها تحققا فعالا ومتعدد الأطراف. إن معاهدة للحظر الشامل للتجارب ستوفر عنصرا هاما للأمن العالمي ولمنظومة عدم الانتشار. ويحدوني الأمل في أن نتوخى أقصى درجة من المرونة والممارسة العملية كيما تصبح قريبا معاهدة الحظر الشامل للتجارب حقيقة واقعة. ومن المهم، لدى بحثنا عن معالم المعاهدة، أن نراعي ما ينتظره منا المجتمع العالمي في أن نباشر عملنا على سبيل السرعة. وعلينا أن نتجنب الإغراء المتمثل في الوقوع في مشادات كلامية إجرائية لا لزوم لها. ومع اقتراب مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض نهوج معاهدة عدم الانتشار، علينا أن نتذكر أن إحراز تقدم جوهري صوب معاهدة للحظر الشامل للتجارب، وأفضل من ذلك، إنجاز عملنا، سيكون له أثر صحي هام في احتمالات تمديد فترة سريان المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

إن جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية قد أبدت تأييدها لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب، وقد تجلى هذا التأييد في القرار المعتمد بتوافق الآراء في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في الخريف الماضي. وثمة أربع دول من الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية تراعي حاليا وقفا اختياريا للتجارب، ومن المهم بالنسبة لعملنا أن تستمر الدول الخمس جميعها الحائزة لأسلحة نووية في عدم اجراء تجارب. وإذا ما تمسكت الدول الخمس جميعها الحائزة لأسلحة نووية بالوقف الاختياري إلى أن ننجح في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، سيشهد العالم آخر تجاربه النووية.

أود أن أوجز المبادئ التي سيسترشد بها وفد بلدي أثناء التفاوض على حظر شامل للتجارب النووية: أولا، ينبغي أن تحظر المعاهدة جميع تجارب التفجير النووي في جميع البيئات إلى الأبد. ثانيا، ينبغي أن تكون المعاهدة لا تمييزية وعالمية، أي متاحة لجميع الدول للتوقيع عليها. ثالثا، ينبغي أن يكون نظام التحقق دوليا في طابعه وأن تكون له قدرة أساسية على رصد الامتثال على أساس عالمي باستخدام أساليب اهتزازية للكشف عن الحالات الشاذة، تعززها نظم وتكنولوجيات أخرى، حسب الاقتضاء. وستدعم أساليب التحقق هذه، حسب الاقتضاء، عملية تفتيش موقعي. وينبغي أن يتلقى النظام الدولي لرصد الاهتزازات بيانات موحدة المعايير من شبكة من المحطات الاهتزازية الحالية والمقترحة. وستتطلب مسؤوليات الادارة والموارد إيجاد حل لها. وفي هذا الشأن، فإن أعمال فريق الخبراء العلميين والتجربة التقنية الثالثة للفريق سوف تدعم جهودنا بشكل عملي. وينبغي إنشاء وكالة دولية مستقلة ومزودة بعدد بسيط من الموظفين، لجمع البيانات وتحليلها وتوزيعها وللاضطلاع بعمليات تفتيش موقعي من أجل البت فيما إذا كان قد حدث انتهاك للمعاهدة. وسيكون من الأهمية مراعاة شرط أن يكون النظام فعالا من حيث الكلفة. ونحن نرى أن

بإمكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يقرر استجابة المجتمع الدولي ككل في حال التثبت من حدوث انتهاك للمعاهدة. أما فيما يتعلق بهيكل عملنا، فإنني ممتن للسفير السيد تاناكا على جهوده التي أفضت إلى الموقف المقبول عموما الداعي إلى وجوب أن نتحرك سريعا لإنشاء فريقين عاملين: أحدهما يُعنى بالقضايا القانونية والمؤسسية والآخر يُعنى بالتحقق.

وفي حين أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ينبغي أن تكون هي محور عملنا في هذه الدورة، كما لاحظتم، فأمامنا أيضا فرصة لتوسيع نطاق الجهد الرامي إلى عدم الانتشار العالمي بشكل آخر بعد، ولتعزيز الأمن العالمي. كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بتوافق الآراء بشأن "حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى"، رحبت فيه بالاتفاقات الثنائية الموضوعية المعقودة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالتخلص من المواد الانشطارية.

غير أن مؤدّى القرار المذكور هو إبداء رغبة المجتمع الدولي في عقد معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها دوليا وفعليا، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع قد تم اقتراحه بشكل أو بآخر طيلة أعوام كثيرة، فهو موضوع جديد نسبيا من المواضيع التي ينظر فيها مؤتمر نزع السلاح. ومن ثم، يقتضي الأمر فترة من التشاور والتفكر بغية التثبت من أفضل سبيل للتحرك قدما.

وأخيرا، أود أن أبيّن أن كندا ستعرض قريبا خلاصة لوثائق مؤتمر نزع السلاح بشأن قضية حظر التجارب النووية، وستعرض كذلك مجلدا مستقلا يضم نصوص المعاهدات ومشاريع المعاهدات المتصلة بحالات حظر التجارب النووية. وكثيرون منكم على علم بخلاصات شبيهة وضعناها من أجل المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، وقد وردني كثير من التعليقات المحبذة لهذه الخلاصات. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الخلاصة أداة مرجعية مفيدة للوفود في الأشهر القادمة ونحن نوجه اهتمامنا نحو التفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى عباراته اللطيفة الموجهة إليّ. أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، السفير السيد وستَن.

سير مايكل وستَن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية): يسرني غاية السرور أن أهنئكم، أيها السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المؤتمر. إنكم تتولون الرئاسة في فترة هامة من حياة هذه الهيئة. وهذا أمر مناسب بوجه خاص، نظرا لما يقدمه وفدكم للمؤتمر من دعم مطّرد. إن المملكة المتحدة ستتعاون معكم تعاونا تاما في جهودكم. كما أهنئ سلفكم على الفترة غير الاعتيادية الطول والناجحة التي

قضاها في رئاسة مؤتمرنا، وأنضم إليكم في الترحيب بالأمين العام الجديد للمؤتمر، وبالنائب الجديد للأمين العام، وبزملائنا الجدد في المؤتمر، وأخيرا وليس آخرا، بالمدير الجديد لوكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة، الذي استمعنا جميعنا توا باهتمام كبير إلى خطابه الأول أمام هذا المحفل.

إن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب هو هدف ما فتئ منشودا في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وتحويل هذا الطموح إلى واقع ما برح عملية طويلة. وقد أسفر ذلك، أثناء هذه العملية، عن إبرام معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣. إلا أن البيئة الأمنية التي تم فيها السعي إلى بلوغ هذا الهدف قد عملت، حتى وقت قريب، ضد تحقيقه بسرعة. إن تلك البيئة قد تغيرت الآن. وما زالت المملكة المتحدة تعلق أهمية على دور الأسلحة النووية من أجل صون أمننا الآن وفي المستقبل المنظور. إلا أننا نقر أيضا بأن ضرورة ضمان تدابير فعالة لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل قد ازدادت. لذلك فقد كان من دواعي سرورنا أن ننضم إلى توافق الآراء في آب/أغسطس من العام الماضي بشأن قرار منح اللجنة التابعة للمؤتمر والمخصصة لحظر التجارب النووية ولاية للتفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ففي ضوء توافق الآراء هذا، وفي البيئة الأمنية الجديدة، لا بد لفرصة تحقيق المطمح المتمثل في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب أن تكون الآن فرصة جيدة فعلا. إن المملكة المتحدة ترحب بهذه الفرصة، وهي ملتزمة بالعمل الدؤوب من أجل الوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة ناجحة.

والوصول إلى نتيجة ناجحة سيعني، بالنسبة إلينا، إبرام معاهدة تسهم أسهاما حقيقيا في عدم الانتشار بوضع عقبة كبيرة أمام عملية تطوير الأسلحة النووية. وأشك في أن أيا منا يتوهم بأن حظر التجارب النووية سيحول، في حد ذاته، دون صنع سلاح نووي ابتدائي. إلا أننا نعتقد أن هذا الحظر، بتحديده لنطاق تطوير الأسلحة النووية، سيؤدي دورا قيّما في تعزيز نظام عدم الانتشار.

إن الأداة الحاسمة لذلك النظام ما زالت معاهدة عدم الانتشار نفسها. وما زلنا نعتقد أن ثمة حجة قاهرة تؤيد تمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى بصرف النظر عما يمكننا إحرازه من تقدم بشأن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وإذا كانت فرصة وضع هذه المعاهدة موضع التطبيق تكميلا لفعالية معاهدة عدم الانتشار يساعد على زيادة ما لدى بعض الأطراف من ثقة في قدرة معاهدة عدم الانتشار على وقف الانتشار - وإذا كانت هذه الفرصة تساعد على تشجيع تلك الأطراف على إعادة تأكيد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار عن طريق تمديد العمل بها إلى أجل غير مسمى، فينبغي لنا أن نرحب بذلك. إلا أن قيام علاقة نقيضة صحيح أيضا: أي أن فرصة تمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى ستكون عاملا هاما في إقناعنا بأن بإمكاننا المضي بثقة إلى إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وتعتقد حكومة المملكة المتحدة بأن ثمة عنصرين جوهريين لتمكين معاهدة للحظر الشامل للتجارب من أن تؤدي دورا فعالا في عدم الانتشار. أولهما، ينبغي أن ينضم إلى المعاهدة أكبر عدد ممكن من الأطراف.

فالهدف النهائي ينبغي أن يكون الانضمام على نطاق عالمي. أما العنصر الثاني فهو أنه يجب أن يكون للمعاهدة نظام تحقق يتصف بالفعالية والموثوقية والكفاءة.

كيف لنا أن نكفل أن تنص المعاهدة التي نبرمها على هذين العنصرين الجوهريين؟ فيما يتعلق بمسألة الانضمام، من الواضح أن علينا أن ننظر إلى ما نتفق عليه من آليات فيما يتعلق ببدء نفاذ المعاهدة. وربما كان أحد الخيارات اتباع نموذج اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مع كون بدء نفاذها مشروطا بتصديق عدد ثابت من الدول عليها. لكن اعتماد هذه الصيغة لن يوفر أي ضمان للانضمام إليها من قبل جميع - أو حتى أي من - البلدان التي نعتبر التزامها بالمعاهدة ضروريا إذا ما أريد للمعاهدة أن تؤدي دور عدم الانتشار الذي نريدها أن تؤديه. ومن ثم، فإننا نقترح، كحد أدنى، أن يقوم جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح بالتصديق على المعاهدة قبل بدء نفاذها. ونظرا لأننا نتصرف في هذا المحفل على أساس توافق الآراء، فمن البديهي، بالتأكيد، أن نتوقع من الجميع التصديق، دون تأخير لا لزوم له، على معاهدة أبدينا جميعا استعدادنا للموافقة على أحكامها. وفي هذا الشأن بوجه خاص، فإننا نتطلع قدما إلى إحراز تقدم في أقرب وقت ممكن بشأن توسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح.

تعتقد المملكة المتحدة أنه إذا ما أريد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أن تساعد جهودنا الرامي إلى التصدي لخطر الانتشار النووي مساعدة حقيقية، فمن الجوهري وجود نظام تحقق فعال. وينبغي لهذا النظام أن يكون قادرا على أن يكشف، وبالتالي أن يردع، بكلفة معقولة، محاولات التملص من أحكام المعاهدة. ينبغي لنا أن نسعى الى تجنب إنشاء نظام تحقق مفرط الكلفة والتعقيد، إلا أنه ينبغي لنا أن نكفل، في الوقت ذاته، أن يكون النظام على درجة كافية من الحساسية والقدرة لبث الثقة بين الأطراف بأن ثمة احتمال قوي بإمكانية كشف وتعيين محاولات التملص من أحكام المعاهدة.

إن الهدف النهائي للانضمام إلى المعاهدة على نطاق عالمي لن يتحقق إذا لم تكن الأطراف المرتقبة مقتنعة بقدرة نظام التحقق على الكشف عن انتهاكات المعاهدة، حتى وإن كانت هذه الانتهاكات منخفضة القوة النووية، وإن تمت محاولة إخفائها. ولكن لنتذكر أيضا أن هذا الهدف قد لا يتحقق إذا كانت أطراف محتملة تعتقد أن كلفة النظام مرتفعة إلى حد لا مبرر له.

وسيكون من المهام الهامة لهذه المفاوضات أن تصل إلى تقدير أدق للتكاليف المحتملة لنظام تحقق ما، وأن تبت في كيفية توزيع هذه التكاليف. لكنني أود في هذه المرحلة أن أسجل اعتقادنا بوجوب أن تتحمل الأطراف كافة نصيبا ما من كلفة التحقق من المعاهدة. وإننا، مع كل ذلك، متفقون على أن هدف المعاهدة ينبغي أن يكون الحرص على أمن جميع الأطراف.

إننا نعتقد أن العنصرين الرئيسيين لنظام تحقق هما نظام رصد وإتاحة المجال لتفتيش موقعي إقحامي. والهدف الرئيسي للتفتيش الموقعي ينبغي أن يكون توضيح طبيعة أي حدث مشبوه قد يتم الكشف عنه - ولكن ليس، بالضرورة، تعيينه بوضوح - من قبل نظام الرصد. وسيتطلب نظام التحقق إقامة شبكة عالمية من المحطات الاهتزازية، إلا أن الرصد الاهتزازي لن يكون، بالطبع، وسيلة الرصد الوحيدة. كما ينبغي أن يتيح النظام أساليب كشف أخرى - مع مراعاة أن نظاما اهتزازيا فعالا قد يشجع بلدا مصمما على التملص من أحكام المعاهدة على إجراء تجارب في بيئات غير جوف الأرض. وإضافة إلى ذلك، فإننا سنؤيد المقترح القائل بأن الأمر قد يقتضي إيجاد قدرة أكبر على الكشف في بعض أقاليم العالم منها في أقاليم أخرى.

إننا نأمل، بطبيعة الحال، أن يكون نظام التحقق على درجة كافية من الفعالية لردع انتهاكات المعاهدة. أما في الحالات التي يعجز فيها عن ذلك، فسيكون من الضروري ضمان أن تنص المعاهدة على اتخاذ إجراء ما. ونعتقد أنه سيلزم تضمين المعاهدة مادة بشأن ما يمكن اتخاذه من تدابير في حال وقوع انتهاك من هذا النوع. وباعتقادنا أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية توفر منطلقا جيدا لتحديد ماهية الجزاءات التي ينبغي أن تنص عليها معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

ومن المسائل الهامة التي سيتعين علينا النظر فيها كيفية وصف ما سنسعى إلى حظره في المعاهدة. ونعتقد أن ما ينبغي لنا اعتماده في معاهدتنا هو صيغة واسعة مثل "أي انفجار تجريبي لسلاح نووي أو أي انفجار نووي آخر". هذه الصيغة معروفة لدينا جميعا، بوصفها الصيغة المستخدمة في معاهدة عام ١٩٦٣ للحظر الجزئي للتجارب. وهي ما برحت مفهومة جيدا طيلة فترة سريان المعاهدة، وتوفر لنا، بصفتها هذه، تعريفا جاهزا يمكن استخدامه كذلك في معاهدتنا. وقد توازي صيغتها أيضا صيغة معاهدة عدم الانتشار، التي تشير المادة ١ منها إلى "الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى".

وفيما يتعلق بمسألة فترة سريان معاهدة للحظر الشامل للتجارب، فإننا نعتقد أن الافتراض الذي يوجه عمليتنا التفاوضية ينبغي أن يكون أننا نسعى إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب تكون سارية لأجل غير مسمى. غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أننا نستبعد أي نص يتيح استعراض المعاهدة بعد فترة معينة. فمن شأن هذا الاستعراض أن يقدّر ما إذا كانت المعاهدة ونظام التحقق منها يعملان بفعالية. وهو يتيح لنا، عند الضرورة، إجراء تعديلات في هذه العملية. وعلاوة على ذلك، فإن احتمال تمديد فترة سريان معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى سيكون عاملا هاما لتكييف وإدامة افتراضنا أننا نسعى إلى وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب تكون سارية لأجل غير مسمى.

إن غرضي من هذا البيان هو التطلع إلى ما نتوقع أن تكون بعض القضايا الرئيسية التي ستواجهنا في عملنا، واقتراح الطريقة التي تعتزم المملكة المتحدة معالجتها بها. وإذا كنت قد أغفلت بعض القضايا، فقد فعلت ذلك توخيا للإيجاز، لا لأنني أعتبرها غير ذات أهمية. لكنني لا أعتذر على بيان ما قد يبدو

لبعض مجموعة من الشروط الصعبة فيما يتعلق بمعاهدتنا. لقد فعلت ذلك لأننا نعتقد أن هدفنا في هذه المفاوضات يجب أن يتجاوز إلى حد كبير مجرد القيام بمبادرة رمزية. وهدفنا هو المساعدة على تقديم مساهمة موثوقة وفعالة في سبيل عدم الانتشار، ووفدي مستعد للعمل الدؤوب تحقيقا لهذه الغاية.

أود أن أوضح تماما أن المملكة المتحدة تعتبر أن المبادرة إلى إبرام معاهدة فعالة هي نتيجة مرضية تماما لهذه المفاوضات. لكن المبادرة إلى إبرام معاهدة غير فعالة وغير وافية لن تكون، بالتأكيد، نتيجة مرضية. لهذا السبب، فإننا لا نزال نشك في الحكمة في أن نفرض على أنفسنا موعدا نهائيا لإتمام هذه المفاوضات.

ليس للمملكة المتحدة مصلحة في تمديد فترة المفاوضات بلا ضرورة. غير أن علينا أن نكفل ألاّ نضحي بهدف إنجاز معاهدة فعالة في سبيل إنجاز معاهدة بسرعة. فلنعمل إذن بعجلة ونشاط في سبيل إبرام معاهدة موثوقة وفعالة. ونحن، من طرفنا، مستعدون لمباشرة هذا العمل اليوم.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية على بيانه وعلى ما وجهه إلى وفدي من عبارات لطيفة. أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، السفير السيد تاناكا، الذي سيعرض تقريره عن المشاورات التي أجراها أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين فيما يتعلق بولاية وتنظيم اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية.

السيد تاناكا (اليابان): اسمحوا لي أولا، أيها السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر في مستهل دورة عام ١٩٩٤. أعلم أن عملكم يمثل تحديا كبيرا، لكنه في الوقت ذاته حافل بالفرص. إن وفدي يؤكد لكم تعاوننا التام في سعيكم إلى النهوض بواجباتكم الهامة. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا إلى المؤتمر بالسيد بتروفسكي بوصفه الأمين العام الجديد للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، وأن أهنئ السيد بن اسماعيل على توليه منصب نائب الأمين العام للمؤتمر في هذا المنعطف الهام. أرحب بزملائنا الجدد الذين انضموا الينا في مساعينا الرامية الى تعزيز نزع السلاح والأمن الدولي.

كما تعلمون، فإن مؤتمر نزع السلاح، في المقرر الوارد في الوثيقة CD/1212 المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، قد طلب الى رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية إجراء مشاورات أثناء الفترة بين ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بشأن الولاية المحددة من أجل التفاوض وتنظيم هذا التفاوض. وقد عقدت، بناء على ذلك، ستة اجتماعات استشارية مفتوحة العضوية وغير رسمية للجنة المخصصة، وجلسة صياغة واحدة، وعددا لا يُحصى من المناقشات الثنائية أثناء هذه الفترة.

بإمكاني وصف المشاورات المتعلقة بالولاية بأنها ناجحة، حيث اتفقت اللجنة المخصصة، في مشاوراتها غير الرسمية، على مشروع ولاية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ووزع مشروع الولاية هذا على جميع الوفود بوصفه الوثيقة CD/WP.449. ويوعز فيه المؤتمر الى اللجنة المخصصة بالتفاوض الكثيف على معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية، يمكن التحقق من تنفيذها دوليا وفعليا وعلى نحو متعدد الأطراف، وتسهم إسهاما فعالا في منع انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه، وفي عملية نزع السلاح النووي، وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين. كما يقضي بإنشاء فريقين عاملين على الأقل، أحدهما يكون معنيا بالتحقق والآخر بالقضايا القانونية والمؤسسية، يتم إنشاؤهما في المرحلة الأولية من التفاوض. وأود أن أوصي مؤتمر نزع السلاح باعتماد مشروع الولاية هذا للجنة مخصصة لحظر التجارب النووية.

وأود أن أعرب مجددا عن تقديري لجميع المندوبين على ما كرسوه من وقت وجهد، وكذلك على روح التراضي التي أبدوها في المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية، إذ أعتقد أن الاتفاق على ولاية كان من المنجزات الهامة. ويسرني أن الولاية تنص على إنشاء فريقين عاملين.

ومن المنجزات الأخرى ذات الدلالة أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين ما تم في الجمعية العامة من اعتماد بتوافق الآراء لقرار بشأن حظر شامل للتجارب النووية، قدمه ١٥٧ بلدا. ففي هذا القرار، تؤيد الجمعية العامة، في جملة أمور أخرى، تمام التأييد المقرر الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح في ١٠ آب/أغسطس بأن يسند الى لجنته المخصصة لحظر التجارب النووية ولاية التفاوض حول معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية، يمكن التحقق من تنفيذها دوليا وفعليا.

أيضا أثناء المشاورات التي جرت في الفترة الفاصلة بين الدورتين، أود أن ألاحظ أنه تم عرض عدد من الوثائق التي من شأنها أن تعمل على تنشيط المناقشة في اللجنة المخصصة. فقد عرضت السويد مشروع منتج لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية (CD/1232)؛ وعرضت المكسيك ورقة عمل نيابة عن مجموعة الـ ٢١ عنوانها "إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية (CD/1231)؛ وعرضت استراليا مشروع تنظيم هيكلي لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية (CD/1235).

فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية للمفاوضات، فإن الورقة غير الرسمية التي قدمتها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ قد تضمنت خمسة أجزاء، بدءا بإنشاء اللجنة المخصصة وانتهاء بصياغة نص متجدد لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب. وتم الإعراب عن آراء مختلفة بشأن أجزاء شتى من هذه الورقة، وخاصة فيما يتعلق بالطريقة والوقت اللذين ينبغي فيهما للأفرقة العاملة أن تباشر أعمالها. كما أنه لم يتم الاتفاق على طريقة وتوقيت صياغة النص المتجدد.

وقد قمت أيضا، في وقت سابق، قبل انعقاد اللجنة الأولى للجمعية العامة، بإجراء مشاورات بشأن قضايا تنظيمية شتى متصلة بالتفاوض، وبالاستبيان الذي قمت بإعداده بناء على طلب مجموعة الـ ٢١ ووزعته في ١ أيلول/سبتمبر. وقدمت تقريرا عن نتائج مشاوراتي وردود الوفود على الاستبيان في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، في المشاورات غير الرسمية للجنة المخصصة. كما وزعت هذا التقرير بوصفه ورقة غير رسمية للرئيس في تلك المشاورات. وتضمنت الورقة مقترحات بشأن تنظيم المفاوضات فيما يتعلق بتواتر الاجتماعات وبنية اللجنة وبرنامج العمل ومشاركة الخبراء ودور فريق الخبراء العلميين ونص المعاهدة، فضلا عن مشروع ولاية اللجنة.

في تلك المرحلة، بات من المسلَّم به على نطاق واسع أن تعقد اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية اجتماعات متواترة حسب الضرورة، بما في ذلك أثناء الفترات الفاصلة بين الدورات. ومن ثم، ففي قرار الجمعية العامة المتعلق بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، طلبت الوفود إلى الأمين العام تزويد مؤتمر نزع السلاح بخدمات إضافية إدارية وفنية وخدمات دعم المؤتمرات لإجراء هذه المفاوضات.

وفيما يتعلق بمشاركة الخبراء، أقر بأنه، لئن كانت اجتماعات الخبراء لأغراض خاصة تعالج قضايا محددة قد تسهم في العملية التفاوضية، فعلى وجه العموم، ينبغي أن يشكل الخبراء جزءا من وفودهم. أما فيما يتعلق بدور فريق الخبراء الحكوميين للنظر في تدابير تعاونية دولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية، فإنني أرى أن من المهم بالنسبة له بذل كل جهد في سبيل إنجاز تجربته التقنية الثالثة في وقت مبكر وبنجاح.

وبالانتقال إلى مسألة رئاسة اللجنة المخصصة في عام ١٩٩٤، استنادا إلى المناقشات التي أجريتها مع الوفود في وقت مبكر، فقد رأيت من الضروري التوصل ألى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن بشأن الرئيس القادم للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. غير أنه، على الرغم من كل ما كرسته من جهود في سبيل هذه القضية أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين، فلم أتمكن من تأمين اتفاق. ومن جهة أخرى، فقد بلغني أنكم، أيها السيد الرئيس، تعكفون على معالجة هذه المسألة بجدية، بالتنسيق مع جهود سلفكم السيد زهران، سفير مصر، كجزء من مشاوراتكم بشأن كيفية الشروع في أعمال المؤتمر هذا العام. ويحدوني الأمل الصادق في أن نتمكن قريبا من تبلُّغ نتيجة مرضية لمشاوراتكم.

وأخيرا، أختتم تقريري بالإعراب عن رغبتي الصادقة في أن تتوصل اللجنة المخصصة قريبا إلى حل للمشاكل التي لم نتمكن من إيجاد حل لها أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين، وأن يتسنى لها إجراء المفاوضات بنجاح.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير السيد تاناكا. إنني متيقن من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المؤتمر في الإعراب له عن شكرنا العميق على إجرائه المشاورات الموكلة اليه، والتي تناولت، كما تعلمون، مسألة ولاية وتنظيم اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. كما أشكره على ما وجهه إلي من عبارات رقيقة. وبهذا نكون قد وصلنا إلى نهاية قائمة المتحدثين لهذا اليوم. هل يرغب أي ممثل آخر في التحدث في هذه المرحلة؟ إن لم يرغب أحد في ذلك، فسأعطي الكلمة الآن للأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة. فسيلقي السيد بتروفسكي بيانا عن الخدمات المخصصة للمؤتمر.

السيد بتروفسكي (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة): إن الأمانة مفوضة من قبل الجمعية العامة بتقديم تقارير إلى المؤتمر عن الخدمات التي ستوكل إليها أثناء دورة عام ١٩٩٤. وعلى غرار ما جرى في دورات سابقة، ستخصَّص للمؤتمر ١٠ جلسات أسبوعيا مع كامل الخدمات، و١٥ جلسة أسبوعيا مع كامل الخدمات أثناء دورات الفريق الاهتزازي. بعبارة أخرى، سيكون بإمكاننا عقد جلستين يوميا بكامل الخدمات طيلة كامل دورة عام ١٩٩٤، إضافة إلى جلسة يومية إضافية أثناء اجتماع الفريق الاهتزازي.

مع تزايد شدة أعمال المؤتمر، ربما تدعو الضرورة إلى عقد جلسات للهيئات الفرعية تباعا مع لجان أو فرق عاملة أخرى. إن هذه الممارسة قد حالت في الماضي دون هدر الموارد المخصصة في حال رفع الجلسات في وقت مبكر. وفي هذا الشأن، من المهم أيضا مراعاة الدقة في مواعيد بدء جلسات المؤتمر، مع العلم أيضا بأنه من غير الممكن عقد جلسات بخدمات كاملة مساء أو أثناء عطل نهاية الأسبوع.

كما أود التذكير بأن التدابير التي قبلها المؤتمر في الجلسة غير الرسمية المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٦ فيما يتعلق بوفورات الوثائق ما زالت قائمة. وبغية تنفيذ هذه المقررات، يلزم تقديم جميع الوثائق مسبقا إلى حد كبير، وينبغي تجنب الازدواجية في إصدار الوثائق. وعلاوة على ذلك، أود أن أستذكر بيان الأمين العام إلى اللجنة الخامسة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، وجميعكم على علم به. فقد أكد الأمين العام في هذا البيان أنه، نظرا للحالة المالية للأمم المتحدة، لن تُدَّخر أية جهود في ممارسة التقييد فيما يتعلق بالاجتماعات والوثائق.

كما أود أن أذكّر الوفود بأن تقدم في أقرب وقت ممكن وثائق تفويضها كيما يتسنى لنا إصدار التصاريح التي تمنحها حق دخول قاعات المؤتمر. ونظرا لانعقاد اجتماعات أخرى رفيعة المستوى في قصر الأمم، فقد تم تعزيز تدابير الأمن، وسيطلب موظفو الأمن من الأعضاء التعريف بهوياتهم. وأقترح على الأعضاء أن يحملوا إما بطاقاتهم الخاصة بمؤتمر نزع السلاح أو، على الأقل، بطاقات الهوية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

وفيما يتعلق بمرافق غرف الاجتماعات المتاحة لمؤتمر نزع السلاح، فهي -إضافة إلى قاعة المجلس- الغرفة الأولى، وغرفة الاجتماعات الواقعة في الدور السادس في حيِّز أمانة نزع السلاح، والغرفة C-108 والغرفة الثالثة على أساس مخصص، وفقا للاحتياجات الكلية التي تواجه شعبة خدمات المؤتمرات لمكتب الأمم المتحدة بجنيف. وعندما تحتاج الوفود إلى هذه المرافق من أجل عقد مشاوراتها، أقترح أن تتفضل بتوجيه طلب بذلك إلى موظفة المؤتمرات، السيدة باسكوالين، المسؤولة عن تعيين هذه الخدمات، تجنبا لأي تداخل.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام على بيانه. هل ترغب أية دول أعضاء أخرى في التحدث؟ أعطي الكلمة لممثل المكسيك، السفير مارين بوش.

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): فيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية المؤتمر، وهو موضوع أشار إليه قرابة جميع المتحدثين هذا الصباح، أود أن أقترح مقررا قد يكون موضع مشاورات غير رسمية خلال الأيام القليلة المقبلة:

(تابع بالانكليزية):

"يقرر مؤتمر نزع السلاح اعتماد التقرير (CD/1214) للمنسق الخاص للعضوية، سفير استراليا السيد بول أوساليفن، المقدم في الجلسة العامة ٦٦٠ للمؤتمر المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣، والتكوين الموصى به لمؤتمر نزع السلاح المرفق به؛ ويتضمن التقرير، كجزء لا يتجزأ منه، البيان الذي ألقاه المنسق الخاص في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ في الجلسة العامة ٦٦٣.

"وسيتولى الأعضاء الجدد عضويتهم للمؤتمر في موعد سيحدده المؤتمر. وسيواصل رئيس المؤتمر مشاوراته، واضعا في اعتباره ما يُعلَّق على مسألة العضوية من إلحاحية، وسيقدم تقريرا إلى المؤتمر قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤."

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير السيد مارين بوش على بيانه. لقد أحطنا جميعا علما بمقترحه. وأعتزم، بإذنكم، تناول هذه المسألة أثناء الدورة غير الرسمية التي ستلي هذه الجلسة العامة. وأعتزم الآن تعليق هذه الجلسة العامة وعقد جلسة غير رسمية، حسبما أُعلِن في مستهل هذه الجلسة العامة.

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٠

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): تُستأنف الجلسة العامة ٦٦٦.

أود أولا أن أباشر النظر في مشروع ولاية اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. ويرد مشروع الولاية هذا في الوثيقة CD/WP.449. أعتبر أن المؤتمر يقرر اعتماد هذه الولاية.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أنتقل الآن إلى النظر في مشروع بيان الرئيس بشأن جدول أعمال دورة المؤتمر لعام ١٩٩٤ وتنظيمها. إنكم جميعا على علم بهذا المشروع، الذي ما برح موضع مشاورات كثيفة في الأسابيع المؤدية إلى افتتاح الدورة، والذي درسناه توا في جلسة غير رسمية. ونظرا لعدم وجود اعتراضات أثناء الجلسة غير الرسمية للمؤتمر بشأن مضمون هذه الورقة، فسأقرأها عليكم الآن.

"١- ثمة تفاهم في المؤتمر على أن يقرر المؤتمر، في مستهل دورته لعام ١٩٩٤، وإلى حين اختتام مشاوراته بشأن استعراض جدول الأعمال، ومع عدم الإخلال بنتيجتها، اعتماد جدول أعمال دورته لعام ١٩٩٣ ليكون جدول أعماله لدورة عام ١٩٩٤:

"١- حظر التجارب النووية.

"٢- وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي.

"٣- منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بذلك.

"٤- منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

"٥- اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

"٦- الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الاشعاعية.

"٧- البرنامج الشامل لنزع السلاح.

"٨- الشفافية في التسلح.

"٩- بحث واعتماد التقرير السنوي واي تقرير آخر يقتضي الأمر تقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

"٢- ويتفق المؤتمر كذلك، دون الاخلال بأية مقررات قد تتخذ مستقبلا بشأن الإطار التنظيمي لبنود أخرى، على مباشرة أعماله فورا بشأن: 'حظر التجارب النووية' و'منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي' و'اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها' و'الشفافية في التسلح'. وينشئ المؤتمر، لهذا الغرض، لجان مخصصة لهذه البنود تُسنَد إليها الولايات التالية:

"- حظر التجارب النووية (الوثيقة CD/1238)؛

"- منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي (الوثيقة CD/1125)؛

"- اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها (الوثيقة CD/1121)؛

"- الشفافية في التسلح (الوثيقة CD/1150).

"٣- كما يقرر المؤتمر، في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، المعنون 'وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي'، أن يقوم، كخطوة أولى، بتعيين منسق خاص يلتمس آراء أعضائه بشأن أنسب ترتيب للتفاوض على معاهدة لا تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق من تنفيذها دوليا وفعليا لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى. ويرجو كذلك من المنسق الخاص أن يقدم تقريرا عن تقدم مشاوراته قبل نهاية الجزء الأول من الدورة.

"٤- كما يشير المؤتمر إلى قراره تكثيف مشاوراته بشأن تحسين عمله وزيادة فعاليته، بما في ذلك قراره إجراء مشاورات بشأن مسائل عضويته وجدول أعماله. لهذا الغرض، أؤكد أنني سأعين منسقين خاصين اثنين لإجراء مشاورات بشأن مسائل العضوية وجدول الأعمال على التوالي."

أود أن أغتنم هذه الفرصة لشكر جميع الوفود على ما أبدته من روح توفيقية، مما أتاح لنا أن نتقدم في عملنا.

وأخيرا، أود أن أنتقل إلى النظر في طلبات قدمتها دول غير أعضاء في المؤتمر من أجل المشاركة في عمل هذه اللجنة. هذه الطلبات مندرجة في الوثيقة CD/WP.450، التي وزعت اليوم، ووردت من الدول التالية: إسرائيل وأوكرانيا وإيرلندا والبرتغال وبيلاروس وتايلند وتركيا والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية التشيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب افريقيا وزمبابوي وسلوفاكيا وسنغافورة والسنغال وسويسرا وشيلي والعراق وعُمان وغانا والفلبين وفنلندا وفييت نام وقطر والكاميرون والكرسي الرسولي وماليطة وماليزيا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا واليونان. هل لي أن أعتبر بذلك أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في عملنا؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): هل يرغب أحد في التحدث؟ أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة، السفير السيد وستَن.

سير مايكل وستَن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية): السيد الرئيس، يسر وفدي أن يؤيد البيان الذي ألقيتموه توا بشأن جدول الأعمال وتنظيم العمل لدورة عام ١٩٩٤، علما بأن قبولنا تعيين منسق خاص لالتماس آراء أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشأن أنسب ترتيب للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى لم يكن مخلاً بقرار لاحق بشأن المحفل الذي سيتم فيه، في نهاية الأمر، التفاوض على الاتفاقية. وعلى الأساس ذاته، أبدينا استعدادنا للموافقة على الطلب إلى المنسق الخاص أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في مشاوراته قبل نهاية الجزء الأول من الدورة.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير السيد وستون على بيانه. أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا كي يلقي بيانا قصيرا.

السيد برِزلي (نيوزيلندا): اسمحوا لي، أيها السيد الرئيس، أن أستهل بياني بتهنئتكم على توليكم الرئاسة وأن أعرض عليكم تعاون وفدي التام. كما أرحب بالممثل الخاص للأمين العام على تعيينه أمينا عاما لهذا المؤتمر، وأهنئ السيد بن اسماعيل على ترقيته الى منصب نائب الأمين العام للمؤتمر.

أود أن أقول ما يلي نيابة عن إسبانيا وإسرائيل وأوكرانيا وبنغلاديش وبيلاروس وتركيا وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب افريقيا وزمبابوي وسلوفاكيا والسنغال وسورية وسويسرا وشيلي والعراق وفنلندا وفييت نام والكاميرون وكولومبيا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا.

نأسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من تحقيق توافق في الآراء بشأن توسيع نطاق عضويته. ونحث المؤتمر على مواصلة جهوده في سبيل التوصل إلى حل. وعلى سبيل التحرك قدما، فإننا مستعدون لتأييد نهج يبتّ المؤتمر بموجبه الآن في التكوين الموصى به، لكنه يترك للمؤتمر البت بعد ذلك في أمر تحديد موعد تولي الأعضاء الجدد عضويتهم في المؤتمر. وأود أن أؤكد أنه، من جانبنا نحن، لا يمثل هذا النهج الحل الذي نفضله، بل هو تدبير مؤقت.

أود أن أعرب عن الأمل في أن ينظر أعضاء المؤتمر في هذا النهج، وأن يحاولوا التوصل إلى حل، ومن الأفضل أن يتم ذلك في الجلسة العامة القادمة للمؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة.

بما أننا قد وصلنا إلى نهاية جدول الأعمال، سأعلن الآن رفع الجلسة. وأود أن أذكّركم، في هذه المناسبة، أنني سأعقد، في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الغد، المشاورات التقليدية مع منسقي المجموعات والصين في غرفة الاجتماعات الكائنة في الدور السادس للأمانة بغية دراسة المسائل التنظيمية التي لم يتم البت فيها بعد.

ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠